



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والتمويل

**أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي و  
القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين  
في بورصة فلسطين**

إعداد الطالب  
صالح كمال صهيون

إشراف الأستاذ الدكتور  
حمدي شحادة زعرب

قدمت خطة الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في المحاسبة والتمويل

2012م - 1433هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم﴾

صدق الله العظيم

(من الآية 32 سورة البقرة)



## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي وأثره على هؤلاء المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية. وتم استخدام منهج الوصف التحليلي، ولقد تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بواقع (80) استبانة على المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم استرداد (59) استبانة إلى ما نسبته حوالي (74%).

وبينت نتائج الدراسة أن المستثمرين في بورصة فلسطين يعتمدون على تقرير مدقق الحسابات الخارجي والتقارير المالية المدققة التي تحتوي على كم أكبر من المعلومات، مع وجود اختلاف نسبي بدرجة الاعتماد عليه. ويهتم المستثمرون بمدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية. إن توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي يؤثر تأثيراً إيجابياً في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين. اعتماد المستثمرين في بورصة فلسطين على نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة. إن المستثمرين يفضلون احتواء التقرير على معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية، وتوفر الأشكال والرسومات البيانية في التقرير.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة وجود معلومات في التقارير المالية المدققة تبين معدلات الأرباح، وعوائد الأسهم، ودرجة المخاطرة، وأن يشير المدقق إلى أن التقرير قد أعد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

## ABSTRACT

This study aimed to recognition of the media content to the report of the external auditor and its effect on the investors in rationalizing their investment decisions.

Throughout the study the analytical descriptive method was used. This questionnaire was distributed over a random sample on the study population by eighty questionnaires and fifty nine questionnaires were answered. In addition, testing hypotheses. The results of the study showed that the investors in Palestine Market are depend on the report of the external auditor and the audited financial reports which contains the largest volume of information, and there is a difference in the dependity degree on it. The investors are interested in the harmonization in preparing reports of the audited financial statements with the international standards on auditing .

The results also showed the availability of good reports features in the report of the external auditor which would have appositve effect on the Market.

Moreover, the results showed that the investors in Palestine Market are depend on the quality of information which are include in the reports of audited financial statements. Finally, the results showed that the investors are prefer the report which would include financial and non-financial information as well and supply shapes and graphics.

The study recommended for a lot of recommendations and the most important one is the availability of information in audited financial reports which showed range of profits, stock returns risky degree, the auditor should high light that the report prepared according to international account standards.

# إهداء

إلى روح والدي طيب الله ثراه وتغمده برحمته وأسكنه فسيح جناته

إلى والدتي أكنونتي التي تنير لي الدنيا بحباها أطال الله في عمرها

إلى زوجتي أكيبيت

إلى أعمامتي الأعمام

إلى حماتي وحماتي الأعمام

إلى أبنائي (كمال وزينب)

إلى زملاء والأصدقاء الأعمام

إلى روح شهداء الوطن الذين روى أرض فلسطين أكيبيت بدمائهم الطاهرة

إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة الأستاذ الدكتور حمدي زعرب

إلى جميع أساتذتي بكلية التجارة

إلى جامعتي الإسلامية التي كانت ولا تزال نبعاً صافياً لكل ظمآن إلى العلم والمعرفة.

إلى كل من ساعدني في إعداد هذه الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والشكر لله  
أولاً على ما أنعم به علي من نعم كانت خير عون لي في إنجاز  
هذا العمل...

بعد توجيهي الشكر لله عز وجل أجد نفسي مدينًا بالوفاء  
والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حمدي شحادة زعرب  
الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدم لي النصح  
والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة، فله مني كل الشكر  
والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة  
المناقشة وهما الدكتور ماهر درغام، أستاذ المحاسبة المشارك،  
والدكتور حسني عابدين على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة  
وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية من القرآن الكريم
د	ملخص الدراسة باللغة العربية
هـ	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
و	الإهداء
ز	شكر وتقدير
ح	قائمة المحتويات
ل	قائمة الجداول
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
3	1-1: مقدمة.
4	2-1: مشكلة الدراسة.
5	3-1: متغيرات الدراسة.
5	4-1: فرضيات الدراسة.
7	5-1: أهمية موضوع الدراسة.
8	6-1: أهداف الدراسة.
8	7-1: الدراسات السابقة.
22	8-1: التعليق على الدراسات السابقة.
23	9-1: ما تتميز به هذه الدراسة.

25	<b>الفصل الثاني: المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية المدققة وأثرها في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين</b>
29	<b>المبحث الأول: تقرير مدقق الحسابات الخارجي</b>
31	0-1-2: تمهيد.
31	1-1-2: تعريف التدقيق.
32	2-1-2: أهداف التدقيق.
33	3-1-2: أهمية التدقيق.
34	4-1-2: تعريف المدقق.
34	5-1-2: صفات المدقق.
35	6-1-2: مسؤولية المدقق.
35	7-1-2: معايير التدقيق.
39	<b>المبحث الثاني: المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات</b>
41	0-2-2: تمهيد.
42	1-2-2: تعريف تقرير المدقق.
42	2-2-2: العناصر الأساسية لتقرير المدقق.
44	3-2-2: أنواع تقرير المدقق.
48	4-2-2: الأركان الواجب توافرها في تقرير المدقق.
49	5-2-2: الخصائص الواجب مراعاتها في التقرير الجيد.
50	6-2-2: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.

52	7-2-2: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار .
57	8-2-2: الدلائل والقرائن التي تؤثر على مدقق الحسابات عند إبداء رأيه.
<b>61</b>	<b>الفصل الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في سوق الأوراق المالية</b>
<b>65</b>	<b>المبحث الأول: ترشيد قرارات الاستثمار</b>
67	0-1-3: تمهيد.
67	1-1-3: تعريف الاستثمار.
68	2-1-3: أهداف الاستثمار.
69	3-1-3: أنواع الاستثمار.
72	4-1-3: أدوات الاستثمار.
74	5-1-3: أسس اتخاذ قرار الاستثمار.
76	6-1-3: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار.
78	7-1-3: استراتيجية الاستثمار.
79	8-1-3: النسب المالية.
<b>83</b>	<b>المبحث الثاني: البيئة الاستثمارية لبورصة فلسطين</b>
85	0-2-3: تمهيد.
85	1-2-3: تطور بورصة فلسطين.
91	2-2-3: الإطار القانوني لبورصة فلسطين.
<b>93</b>	<b>الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات</b>
95	0-4: تمهيد.

95	4-1: منهجية الدراسة.
96	4-2: مجتمع وعينة الدراسة.
99	4-3: أداة الدراسة.
100	4-4: صدق الاستبانة.
108	4-5: ثبت فقرات الاستبانة.
110	4-6: المعالجات الإحصائية.
112	4-7: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة.
113	4-8: تحليل فرضيات وفقرات الدراسة.
<b>139</b>	<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة</b>
141	5-1: النتائج.
143	5-2: التوصيات.
144	5-3: الدراسات المستقبلية المقترحة.
145	المراجع
-	الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شركات الوساطة المنتسبة لبورصة فلسطين.	88
2	عينة شركات مؤشر القدس.	91
3	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجهة.	96
4	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	97
5	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة.	98
6	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير فئة المستثمر.	99
7	مقياس الإجابات.	100
8	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.	102
9	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق.	103
10	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفير خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين.	105
11	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.	106
12	مُعامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.	108

109	مُعامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية).	13
110	مُعامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ) (cronbach's alpha).	14
111	أوزان مقياس ليكرت	15
112	اختبار التوزيع الطبيعي (1- sample kolmogorov-sminov).	16
116	تحليل فقرات المحور الأول: (حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة).	17
120	تحليل فقرات المحور الثاني: (مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية).	18
126	تحليل فقرات المحور الثالث: (توفير خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين).	19
130	تحليل فقرات المحور الرابع: (نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة).	20
133	نتائج اختبار (T) للفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين.	21
135	نتائج تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين يمكن عزوها للمؤهل العلمي.	22

136	نتائج تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين يمكن عزوها لسنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة.	23
137	اختبار (شفيه) للفروق المتعددة بين المعدلات حسب متغير سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة.	24
138	نتائج تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين يمكن عزوها لفئة المستثمر.	25



## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

- 1-1: مقدمة.
- 2-1: مشكلة الدراسة.
- 3-1: متغيرات الدراسة.
- 4-1: فرضيات الدراسة.
- 5-1: أهمية موضوع الدراسة.
- 6-1: أهداف الدراسة.
- 7-1: الدراسات السابقة.
- 8-1: التعليق على الدراسات السابقة.
- 9-1: ما تتميز به هذه الدراسة.



## 1-1: المقدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً كبيراً في عدة مجالات، من أهمها الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتوسعت تلك الأنشطة وتشابكت مع بعضها البعض داخل المؤسسة الواحدة ومع المؤسسات الأخرى، أدى ذلك الأمر إلى تعقد المعاملات التجارية بين الأطراف ذات الصلة، ونتيجةً لذلك التعقد أصبح من الضروري على المؤسسات تبني وظيفة جديدة ضمن هيكلها التنظيمي تسمح للأطراف المعنية بالتعرف على أنشطة المؤسسة بكل موضوعية وثقة وحياد، على هذا الأساس نشأت مهنة التدقيق لتقوم بمساعدة المؤسسات بتوصيل تقاريرها للأطراف المعنية بوجود طرف ثالث مستقل يقوم بالمصادقة على صحة البيانات.

تزايد عدد القضايا المرفوعة ضد مدقق الحسابات في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ساعد على ذلك وجود عدة عوامل من أهمها: التعقيدات المتزايدة لعمليات الاختبار والفحوص في مجال تدقيق الحسابات، والتي تعود إلى مجموعة من الاعتبارات منها زيادة عدد المشاريع واستخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات وظهور الشركات القابضة متعددة الجنسيات وتداخل عملياتها والنمو المتزايد لإدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية ومسؤولية مدقق الحسابات والشعور المتزايد من جانب أسواق المال (الأوراق المالية) بضرورة حماية مصالح المستثمرين (جربوع، 2002: 35).

ويُعتبر تقرير المدقق نهاية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة. فهو يعطي ملخصاً كاملاً وافياً لمحتوى المعلومات التي تؤكد نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. ويتوقف شكل التقرير على القدرة على التعبير عن النشاط والنتائج التي تحققت خلال هذه الفترة، حيث يعتبر فهم هذا المحتوى الإعلامي بالنسبة للمستثمرين بمثابة حجر الزاوية الذي يبني عليه المستثمر قراراته الاستثمارية، والعمود الفقري لقراراتهم الاقتصادية.

وتتضح أهمية تقرير المدقق الخارجي من التأكيد على مدى مصداقية التقارير المالية المنشورة ودرجة التطابق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وتناسب التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه وتوفره في الوقت المناسب حتى يعطي الفائدة المرجوة منه في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

وحيث إن القرار الاستثماري يُعتبر من أهم القرارات التي يتخذها الفرد أو الإدارة في الشركة وذلك لما يترتب عليه من التزامات مالية كبيرة وطويلة الأمد نسبياً، بالإضافة إلى أنه إذا شابه بعض الأخطاء يصعب التراجع عنها أو هناك شبه استحالة في الرجوع عنه دون تحمل أي خسائر. ومن هنا يمكن القول بأن نجاح أو بقاء الأفراد والمؤسسات أو الشركات في دنيا الأعمال مستقبلاً يعتمد بشكل أساسي على مدى نجاح قرارات الاستثمار التي تم اتخاذها في الماضي أو الحاضر لاسيما وأن المستقبل هو ابن الحاضر وحفيد الماضي. ولذلك فإنه لا بد من توخي الدقة والحذر عند اتخاذ قرار الاستثمار (الشواورة، 2008: 21).

ونظراً لهذه الأهمية تأتي هذه الدراسة لتبين أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين.

## 1-2: مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية المدققة على المستثمرين في بورصة فلسطين وهل يساهم في ترشيد قرارهم الاستثماري؟

ويمكن تفصيل المشكلة في الأسئلة التالية:

1. هل يعتمد المستثمرون في بورصة فلسطين بشكل أساسي عند اتخاذ قرارهم الاستثماري على حجم المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المدققة؟
2. هل يهتم المستثمرون في بورصة فلسطين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري بمدى توافق إعداد القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية؟

3. هل يؤثر توفر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي تأثيراً إيجابياً على ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين؟
4. هل يعتمد المستثمرون في بورصة فلسطين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري على نوعية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المدققة؟

### 3-1: متغيرات الدراسة

#### • المتغيرات المستقلة:

1. حجم المعلومات المالية.
2. التوافق مع المعايير الدولية.
3. خصائص التقرير الجيد.
4. نوعية المعلومات.
5. المتغيرات الشخصية للمستثمرين (الجهة التي يستثمر لأجلها، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة، فئة المستثمر من حيث قيمة الأسهم المملوكة).

#### • المتغير التابع:

القرار الاستثماري.

### 4-1: فرضيات الدراسة

#### الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحتوى الإعلامي لتقرير المدقق الخارجي والقوائم المالية المدققة وترشيد القرار الاستثماري من قبل المستثمرين في بورصة فلسطين.

## ويتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة وترشيد القرار الاستثماري من قبل المستثمرين في بورصة فلسطين.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد تقارير القوائم المالية المدققة بحيث تكون متوافقة مع معايير التدقيق الدولية وترشيد القرار الاستثماري من قبل المستثمرين في بورصة فلسطين.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي وترشيد القرار الاستثماري من قبل المستثمرين في بورصة فلسطين.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة وترشيد القرار الاستثماري من قبل المستثمرين في بورصة فلسطين.

## الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية.

## ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى للجهة التي يقوم المستثمر بالاستثمار لحسابها.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى للمؤهل العلمي للمستثمر.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى لسنوات الخبرة التي اكتسبها المستثمر من خلال تداوله للأسهم في بورصة فلسطين .

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى للفئة التي ينتمي إليها المستثمر من حيث عدد الأسهم التي يمتلكها.

### 1-5: أهمية موضوع الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف على أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين، كما أنها تمثل إحدى الآليات المهمة التي تفيد في الوقوف على موقع الرسالة الإعلامية لهذا التقرير كأداة توصيل في خدمة متخذي القرار الاستثماري، ويُعتبر التعرف على مدى استجابة مستخدمي التقرير انعكاساً للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق، ومدى وفائها بحاجات مستخدمي المعلومات. وتكمن أهمية هذا البحث في أن نتائجه تمثل مصدراً مهماً من مصادر المعلومات للمعنيين بتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث يفيد في تطوير تقرير مدقق الحسابات الخارجي وعملية تدقيق القوائم المالية عند الضرورة، كما تفيد هذه الدراسة في التعرف على مدى جودة أداء عمل مدقق الحسابات الخارجي عند تدقيق القوائم المالية للشركات.

## 1-6: أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى احتواء تقرير مدقق الحسابات الخارجي على الخصائص والمواصفات التي تجعل منه أداة فعالة للاتصال وذلك من وجهة نظر مستخدميه.
2. معرفة درجة الموضوعية والثقة والقبول في القوائم المالية السنوية المدققة من قبل مدقق الحسابات الخارجي للدرجة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
3. التعرف على مدى توفر الخصائص المطلوبة في تقرير مدقق الحسابات باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين مدقق الحسابات الخارجي ومستخدمي القوائم المالية.
4. بيان مدى إدراك واستجابة المستثمرين في بورصة فلسطين للمحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي وأثره على هؤلاء المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

## 1-7: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (دلول، 2010)، بعنوان: "دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين ومعرفة مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن التنبؤات المالية والتعرف على تأثير محتوى الإفصاح عن التنبؤات المالية على القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين في بورصة فلسطين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانة على الشركات المساهمة والمستثمرين في بورصة فلسطين، كما تم توزيع الاستبانة

على عدد من مدققي الحسابات.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية مع وجود اختلاف نسبي في مستوى الإفصاح عن تلك التنبؤات، حيث إن الشركات تفصح بدرجة أقل عن الخطط الاستراتيجية المتعلقة بمواردها البشرية والمساهمات المستقبلية في شركات أخرى.

ومن توصيات هذه الدراسة التوصل إلى عدة أمور منها توعية المستثمرين بأهمية التنبؤات المالية التي تفصح عنها الشركات وكيفية استخدامها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية وذلك من خلال عقد الندوات وإصدار نشرات التوعية، توسيع نطاق الإفصاح عن التنبؤات المالية ليشمل قوائم مالية مستقبلية تقوم الشركات المدرجة بإعدادها ونشرها بشكل دوري تحت إشراف بورصة فلسطين.

## 2. دراسة (صلاح، 2009)، بعنوان: "المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين".

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة وتحديد دور البيانات المالية في دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والإقراضية، كما سعت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين وجهة نظر ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ووجهة نظر الوسطاء الماليين العاملين في بورصة عمان، ووجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لتلك البيانات في اتخاذ القرارات. تم استخدام أساليب إحصائية مثل (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التباين الأحادي، اختبار Tukey)، وتم توزيع الاستبانة على عدد من (المستثمرين، المقرضين، مدققي الحسابات) في الأردن.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن العينة جميعها كوحدة واحدة أعطت الملاحظات والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة المركز الأول في سلمها التفضيلي للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة، بينما جاء بيان التدفقات النقدية في المركز الأخير. بالنسبة للمستثمرين جاء المحتوى المعلوماتي للإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية في المركز الأول، بينما جاء المحتوى المعلوماتي لبيان المركز المالي في المركز الأول من تفضيل فئة المقرضين، أما فئة مدققي الحسابات الخارجيين فقد جاء المحتوى المعلوماتي لبيان الدخل في المركز الأول.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة: أن تولي الجهات المسؤولة إعداد البيانات المالية المنشورة وتدقيقها المزيد من العناية والاهتمام نحو عنصر الشفافية توفيره في البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية وذلك بما يحقق شرط الإفصاح الكافي، ضرورة التزام معدي البيانات المالية المنشورة ومدقيقها بقواعد ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، التمسك بالعرف السائد بين المهنيين الذي يقضي بإعداد ونشر البيانات المالية وفق نموذج (البيانات المالية متعددة الأغراض) الذي يفي باحتياجات مستخدمي تلك البيانات بوجه عام.

### 3. دراسة (أبوغلوة، 2008)، بعنوان: "مجالات مساهمة تقرير مدقق الحسابات الخارجي في تحسين قرارات الاستثمار والتمويل".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة تقرير المدقق الخارجي في تحسين قرارات الاستثمار والتمويل لدى البنوك وشركات المساهمة العامة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت تستهدف المراكز الرئيسية للبنوك العاملة في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تقرير مدقق الحسابات الخارجي يعد مصدراً رئيساً للمعلومات، وأداة قوية فاعلة بالنسبة للبنوك

وشركات المساهمة العامة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وأن مستوى الإفصاح عن المعلومات في تقرير مدقق الحسابات الخارجي جيد وملائم، وأن الاعتماد على معلومات التقرير يسهم في تخفيض درجة المخاطرة المصاحبة لقرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل.

من أهم التوصيات: الاهتمام بالقيمة الإعلامية لتقرير مدقق الحسابات الخارجي ونشره في الصحف المختصة مما يزيد فرص الإطلاع عليه بغرض زيادة فرص الاستثمار المتاحة، والاهتمام بتوقيت صدور تقرير مدقق الحسابات الخارجي من قبل الشركات نظراً لأهمية التوقيت في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار.

#### 4. دراسة (الحيزان، 2007)، بعنوان: "أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في سوق السعودية للأوراق المالية حيث تم اختبار تأثير نوعية التنبؤات المالية المفصح عنها وطبيعتها ومستوى هذا الإفصاح وتوقيته على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في إطار بيئة الاستثمار السعودي. تم توزيع استبانة على عينة الدراسة التي شملت على عدد من (الأكاديميين، المهنيين، المستثمرين) في المملكة العربية السعودية.

وبينت نتائج الدراسة أن معظم الشركات المدرجة في السوق السعودية لا تفصح عن التنبؤات المالية وإنما تقتصر على إفصاح وصفي مختصر للغاية عن احتمال زيادة الخدمات مستقبلاً أو زيادة الأرباح أو زيادة الاستثمارات مستقبلاً. كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أن الإفصاح عن التنبؤات المالية بصفة عامة يعتبر ذو أهمية لمتخذي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح من قبل الشركات المدرجة في سوق المال السعودية عن تنبؤاتها المالية ويفضل أن تكون على شكل قوائم مالية مستقبلية وأن يتم إعدادها دورياً. وإذا تعثر ذلك وجب عليها الإفصاح عن بعض

البنود المهمة ذات التأثير على القرارات الاستثمارية مع اقتران المعلومات المعروضة عن المدة أو المدد المستقبلية بذات المعلومات التاريخية عن المدة أو المدد السابقة. كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بصفتها الهيئة المنوط بها إعداد المعايير المحاسبية المطبقة بالمملكة بإعداد معيار عن التنبؤات المالية بحيث يتضمن هذا المعيار طبيعة التنبؤات المالية ونوعية الإفصاح عنها ومستوى هذا الإفصاح وتوقيته.

## 5. دراسة (البحيبي، ونجم، 2007)، بعنوان: "مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية".

من أهداف هذه الدراسة: إبراز أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري في بورصة فلسطين، قياس مدى إدراك فئات المستثمرين في بورصة فلسطين للمعلومات المحاسبية، بيان مدى كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تحديد مدى استخدام المستثمر في بورصة فلسطين المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار، التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المستثمر في بورصة فلسطين والتي تحد من استخدامه للمعلومات المحاسبية. تم استخدام استبانة لجمع المعلومات من المستثمرين في بورصة فلسطين.

ومن نتائج هذه الدراسة: التوصل إلى أن المستثمرين في بورصة فلسطين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية. و على الرغم من أن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعتبر غير كافية من وجهة نظر المستثمرين، إلا أنهم يستخدمونها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية على نطاق واسع.

ومن التوصيات: وجوب تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المالية لترشيد قراراتهم الاستثمارية وتعريفهم بمزايا وأثر ذلك على قراراتهم المالية، و ذلك عبر تحفيز المستثمرين على الالتحاق بدورات تدريبية لاكتساب المهارات الخبرة العملية والالمام بالأمور والمعلومات المحاسبية، ضرورة الاهتمام بنشر معلومات البورصة والمعلومات المحاسبية الجوهرية وذلك بصفة مستقلة بالصحف الرسمية، أو عبر إصدار صحيفة متخصصة في هذا الموضوع، زيادة ثقة وقناعة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية وطرق إعدادها، وذلك عبر التنظيم السليم لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين، الاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المالية وذلك لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية لتقديم النصح والمشورة لهم، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مالية تتولى هذه المهمة، توفير المعلومات المحاسبية بالسرعة المطلوبة، و ذلك عبر نشر تقارير دورية ربع سنوية تساعد المستثمرين على تقييم أداء الشركات ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار. على أن تشمل التقارير المنشورة على معلومات كافية عن تغير السياسات المحاسبية وأثرها على البيانات المالية للشركة.

## 6. دراسة (غريب، 2007)، بعنوان: "مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر الخصائص المرغوبة في تقرير مدقق الحسابات باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين مدقق الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، ومدى إدراك واستجابة المستثمرين في البيئة المصرية للمحتوى الإعلامي لهذا التقرير، ودرجة الثقة التي يعطونها للقوائم المالية المنشورة، وأثر هذا المحتوى على المستثمرين عند اتخاذهم قرارات استثمارية. تم استخدام استبانة لغرض جمع البيانات من المستثمرين والمقرضين في جمهورية مصر العربية.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: الأهمية البالغة لتقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية المدققة ويتجلى ذلك واضحاً من خلال تعدد التشريعات التي تعتبرها مطلباً أساسياً، ولا تصح القوائم المالية بدونها، ومن النتائج أيضاً أن هناك اتفاق بين مستخدمي القوائم المالية على ضرورة توفر بعض الخصائص في تقرير مدقق الحسابات والخصائص هي: (الموضوعية وعدم التحيز، السهولة في الفهم والإيضاح، تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه، المرونة)، وأيضاً من النتائج أن تقرير مدقق الحسابات الخارجي الذي يبدي فيه المدقق رأياً متحفظاً يكون له أثر سلبي محدود على درجة ثقة مستخدميه للمنشأة موضوع التدقيق.

وأوصت الدراسة الباحثين في مجال التدقيق بضرورة إعطاء أولوية للجوانب المتعلقة بتقرير المدقق، التركيز على البعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي، تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للمدققين تركز على تنمية مهارات الاتصال لديهم من قبل الجهات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة.

## 7. دراسة (مرعي، 2006)، بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها

### التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري، ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية في التأثير على رأي مستخدم تلك المعلومات، كما كان الهدف من هذه الدراسة بيان مدى تأثير المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المرحلية بمفردها على قرار المستثمر، أم أن هناك معلومات أخرى لا تحتويها التقارير المرحلية لها دور هام عند اتخاذ القرار. كان المنهج المتبع في هذه الدراسة منهج استنباطي بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي. وتم توزيع استبانة على (أساتذة كلية الاقتصاد، مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق، مديري المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية الخاصة

والحكومية) في سوريا.

من نتائج هذه الدراسة: أن للمعلومات المحاسبية دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي، إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة تجعل الفائدة منها محدودة، توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات ليتم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، فهي إما نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية، ومن ثم فهي تكون أكثر ملاءمة من الانتظار إلى نهاية العام والحصول على المعلومات السنوية.

وخلصت هذه الدراسة إلى: ضرورة الاهتمام بموضوع الفترة المرحلية التي يجب أن يشملها التقرير المرحلي، وذلك لأن اتخاذ القرارات الاستثمارية يتم بناءً على المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية، ومن المهم أيضاً أن يتم تحديد أي من الطريقتين (المكاملة-المختصرة) التي يجب أن تستخدم في إعداد التقارير المرحلية.

#### 8. دراسة (باشيخ، 2006)، بعنوان: "أهم المعلومات المحاسبية وصغار المستثمرين في سوق الأسهم السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات صغار المستثمرين في سوق الأسهم السعودية، والتعرف على أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على أسعار الأسهم السعودية، والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ بالأسعار السوقية للأسهم في سوق الأوراق المالية السعودية. تم اعتماد نموذج الانحدار المتدرج من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتم توزيع الاستبانة على جميع الشركات السعودية المساهمة والمسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنها أثبتت تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير الربع سنوية والسنوية على قرارات

صغار المستثمرين في سوق الأسهم السعودية عند صنع قرار البيع أو الشراء في الأسهم، كما وأثبتت أن (القيمة الدفترية للسهم، العائد على السهم، مكرر الأرباح، مكرر السعر، الربح الموزع للسهم، مردود الربح الموزع، معدل العائد على حقوق المساهمين) تعتبر من أهم المتغيرات المحاسبية المؤثرة على القيمة السوقية للسهم في السوق السعودي.

أوصت الدراسة بالآتي: تكثيف التوعية بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على سوق الأسهم السعودية وخصوصاً على صغار المستثمرين، ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر الصغير من تقييم أداء هذه الشركات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الأسهم، ويجب أن تتضمن النسب التالية: (العائد على السهم، ومكرر الأرباح، ومكرر السعر، والربح الموزع للسهم، ومردود الربح الموزع، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، والقيمة الدفترية للسهم).

## 9. دراسة (خليل، 2005)، بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فائدة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالية، كما وهدفت إلى قياس مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات. تم استخدام منهج التحليل الكمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها الشركات، وقام بإجراء استقراء تحليلي لنتائج الدراسات السابقة.

ومن أهم النتائج: أن المعلومات المنشورة داخل تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالية يؤثر بشكل واضح على قرارات المستثمرين.

ومن التوصيات: الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وتوفيرها، وإتاحتها

للمستثمرين في سوق عمان المالية، وذلك من خلال إرفاق ملخصات مع القوائم المالية، تتضمن أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرار الاستثمار.

## 10. دراسة (الجيو سي، و غرابية، 1990)، بعنوان: "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات لإغراض الاستثمار والتعرف على مدى وجود علاقة بين الأهمية النسبية لبند المعلومات ونسبة الإفصاح عنها في التقارير ومدى وجود علاقة بين نسبة الإفصاح عن المعلومات في تقارير الشركات والتذبذب في أسعار أسهمها في السوق. تم توزيع الاستبانة على (جميع شركات قطاع البنوك والشركات المالية المدرجة في سوق عمان المالية باستثناء شركات الصرافة، بعض شركات التأمين). ومن نتائج هذه الدراسة وجود تجانس احتياجات فئة المستثمرين في الأردن من المعلومات. أي أنه لا يوجد فرق في تقييم معظم المعلومات بين مجموعات المشاركين. وتبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح عن البند وأهميته النسبية ضعيفة جداً. وكذلك تبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح في تقرير الشركة وتذبذب سعر سهمها في السوق المالية علاقة ضعيفة وإن الشركات لا تفصح عن المعلومات بشكل كاف.

11. دراسة (مطر، 1988)، بعنوان: "الأهمية النسبية للبيانات المالية

المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر من

مصادر المعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية البيانات أو القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت وذلك كمصدر للمعلومات بالنسبة لكل من متخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض وذلك من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ثم تحديد العوامل الرئيسية التي تزيد من موثوقية المعلومات المستخلصة منها بالإضافة إلى تحديد عام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت وذلك للوفاء باحتياجات كل من فئتي محلي الاستثمار ومحلي الائتمان. تم توزيع الاستبانة على (محلي الائتمان، محلي الاستثمار، فئة المهنيين من محاسبين ومدققين) في دولة الكويت، وتم استخدام الاختبارات التالية (مان-ويتني، الوسط الحسابي، معامل الاختلاف، معامل ارتباط سبيرمان).

ومن نتائج هذه الدراسة أن البيانات المالية احتلت المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات بالنسبة لفئة المستثمرين. وكذلك تتأثر درجة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المدققة لهذه البيانات بمجموعة من العوامل. وقد اتفقت فئتا المستثمرين والمقرضين على أهم ثلاثة عوامل وهي: سمعة مراقب الحسابات ونوع الرأي الذي يبديه المراقب في تقريره عن هذه البيانات وتاريخ صدور تقرير عنه.

## ثانياً: الدراسات الأجنبية:

### 1. دراسة (Bogdanoviciute, 2011) بعنوان: "An Empirical Study of Audit Expectation Gap: The Case of Lithuania".

هدفت الدراسة لتحليل فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي القوائم المالية المدققة من حيث درجة (المسؤولية والموضوعية، والموثوقية) وكشف المدقق لحالات الغش والتحايل والإبلاغ عنها للجهات المعنية، تم استهداف منطقة ليتوانيا في عام (2011).

ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي: درجة المسؤولية والاعتماد على القوائم المالية المدققة تختلف اختلافاً جوهرياً بين مدققي الحسابات ومستخدمي هذه القوائم، من حيث الهدف من عملية التدقيق تختلف اختلافاً جوهرياً بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي القوائم المدققة، واجبات المدققين من حيث الكشف والإبلاغ عن حالات الاحتيال والمخالفات تختلف اختلافاً جوهرياً بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي القوائم المالية المدققة، يوجد اهتمام كبير من قبل الحكومة والهيئات التنظيمية فيما يتعلق بمنع حالات الغش والتحايل، وذلك أدى بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين بتقرير مدقق الحسابات.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام من قبل الجهات الحكومية والجهات المنظمة لمهنة التدقيق فيما يتعلق بدورهم الإشرافي على المدققين من كافة النواحي وليس فقط بالكشف عن حالات الغش، وذلك من أجل زيادة الثقة والطمأنينة من قبل المستثمرين أن التقرير قد أعد وفقاً لقوانين معينة وتحت إشراف من الحكومة والهيئات المنظمة لمهنة التدقيق.

## 2. دراسة (Tahinakis and others, 2010) بعنوان: "An Appraisal of the Impact of Audit Qualifications on Firm' Stock Exchange Price Fluctuations".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تقرير مدقق الحسابات عن المنشآت المدرجة في سوق أثينا للأوراق المالية خلال الفترة (2005-2007)، باعتبار أن هذه التقارير تعتبر الوسيلة الأساسية للتواصل بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية، وبناءً على ما سبق يجب أن تكون البيانات الموجودة في التقرير مفهومة وشاملة ليكون هذا التقرير مفيداً لمستخدميه عند اتخاذ قرارهم الاستثماري، قياس أثر تقرير مدقق الحسابات على تغيير أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة أثينا باستخدام نموذج السوق.

من نتائج هذه الدراسة: أن المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات يعتبر محدود ولا يشكل جزءاً من عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وقد يكون ذلك بسبب عدم فهم المستثمر لمحتويات هذا التقرير، رأي مدقق الحسابات الذي يبديه في تقريره سواء كان هذا الرأي متحفظ أو غير متحفظ أو قيام المدقق بعدم إبداء الرأي، ذلك يكون له تأثير طفيف على أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمحتوى الإعلامي لتقرير المدقق ليكون أكثر فائدةً للمستثمر في عملية اتخاذ قراره الاستثماري، قيام الجهات المعنية بزيادة توعية المستثمر وذلك من خلال عقد الندوات والدورات ذات العلاقة بأمر البورصة لأن ذلك في مجمله يؤثر على اقتصاد الدولة والحفاظ على مواردها وتنميتها.

## 3. دراسة (Daske, and Gebhardt, 2006) بعنوان: "International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمنشآت النمساوية والألمانية والسويسرية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية (IFRS) حيث تم استخدام الإفصاح المتوفر في التقارير التي تم تحليلها

بواسطة الخبراء.

تبين من الدراسة أن جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) للدول الأوروبية الثلاثة (النمسا، ألمانيا، السويد)، بالإضافة إلى أن بعض البلدان التي كانت تعد قوائمها المالية وفقاً للمعايير المحلية كانت تفتقر إلى جودة الإفصاح الكافي الذي من شأنه أن يعمل على ترشيد قرار مستخدم هذا التقرير.

وأوصت الدراسة بعمل المزيد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل القريب، الاهتمام أكثر من قبل الجهات المعنية بمهنة التدقيق بضرورة إلزام الشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها أن تكون قوائمها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

#### **4. دراسة (Day, 1986) بعنوان: "The Use of Annual Reports by UK Investment Analyst".**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى استفادة المحللين الماليين المتخصصين والمستثمرين العاديين الغير متخصصين من المعلومات المالية الموجود في التقارير المالية السنوية، كما هدفت إلى التحقق من جدوى وواقعية مفهوم القوائم المالية ذات الأغراض العامة، الفئة المستهدفة في هذه الدراسة هي كانت في المملكة المتحدة.

ومن نتائج الدراسة أن المستثمرين ينظرون إلى التقارير المالية السنوية على أنها مجرد مصدر من عدة مصادر للمعلومات المحاسبية التي يستخدمونها عند اتخاذ قرارهم الاستثماري، بمعنى آخر عدم الاستفادة من تقرير القوائم المالية المدققة بالنسبة المطلوبة التي تحقق الهدف من وراء إصدار مثل هذه التقارير السنوية.

أوصت الدراسة بعدة أمور أهمها: العمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين من قبل الجهات المختصة حتى تتم الاستفادة من المعلومات الموجود في التقارير

المالية المدققة، زيادة اهتمام المحللون الماليون بالقوائم المالية المنشورة والقيام بتطوير بعض الجوانب في التقرير ليحقق أعلى فائدة سواء على صعيد الاستثمار الشخصي أو المؤسسي أو على صعيد الدولة.

## 8-1: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1. أما دراسة (دلوق، 2010) و(الحيزان، 2007) فقد تحدثتا عن الإفصاح عن التنبؤات المالية، وكانت الأولى عن بورصة فلسطين، والثانية عن السوق السعودية.
2. وكان مجتمع الدراسة لكل من دراسة (صلاح، 2009) و(الجبوسي، وغرابية، 1990) في السوق الأردنية، غير أنهما تحدثتا عن القطاع الصناعي فقط.
3. وقام (البحيبي، ونجم، 2007) بقياس مدى إدراك المستثمرين لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار، وهي الأقرب لموضوع الدراسة ولكن الاختلاف في أن موضوع الدراسة سوف يوضح العلاقة بين محتوى تقرير المدقق تحديداً وأثره على ترشيد قرار المستثمر.
4. ركزت دراسة (غريب، 2007) على الخصائص المرغوبة في تقرير مدقق الحسابات ضمن البيئة المصرية.
5. وقامت دراسة (مرعي، 2006) بتسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر على القرار الاستثماري.
6. وكانت الفئة المستهدفة في دراسة (باشيخ، 2006) هي صغار المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودية، واستهدفت دراسة (خليل، 2005) سوق عمان للأوراق المالية، ودراسة (مطر، 1988) كانت الفئة المستهدفة دولة الكويت منذ زمن بعيد.

7. دراسة (أبوغلوة، 2008) استهدفت البنوك العاملة في قطاع غزة.

### 1-9: ما تتميز به هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بأنها الدراسة التي ركزت على موضوع المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات بالإضافة إلى القوائم المالية المدققة وأثر ذلك على القرارات الاستثمارية للمستثمرين، في حين ركزت الدراسات الأخرى التي أجريت في فلسطين وفي الدول العربية على موضوع الإفصاح عن المعلومات التاريخية وتوفير إفصاح وإيضاحات أكثر للمستثمرين، كما تناولت الدراسة موضوع مهم وهو مدى تأثير توافق إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية على قرارات المستثمرين.



## الفصل الثاني

المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية المدققة  
وأثرها في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين

المبحث الأول: تقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية المدققة.

المبحث الثاني: المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات.



## 2-1: مقدمة

لقد انتشر استخدام تقارير مدقق الحسابات الخارجي في العصر الحالي وذلك لما لها من مزايا وفوائد كثيرة، وتزايدت أهمية هذه التقارير بعد ظهور وانتشار المشروعات الخاصة والعامة والمشروعات غير الهادفة للربح، حيث يعتبر تقرير المدقق المنتج النهائي للجهود المبذولة من قبل مدققي الحسابات، ولكن بإصدار هذا التقرير لا يكون المدقق معفياً من مسؤوليته مستقبلاً إن ثبت إهماله في أداء واجباته المهنية. وهذا يبين مدى ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق مدقق الحسابات الخارجي (جربوع، 2002: 469).

يعتمد الكثيرون على مثل هذه التقارير، وذلك لأهمية المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير التي تساعد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وإذا كان الأمر يتعلق بالأسواق المالية فإن تلك المعلومات ستساعد في تحديد أسعار الأوراق المالية للشركات. فالمستثمر يستخدمها في تقييم أداء الشركات ومن ثم بالمبلغ الذي يمكن أن يدفعه مقابل الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركات. ومن هنا تبرز أهمية هذه المعلومات حيث تصبح أساساً ضرورياً يتم من خلالها الوصول إلى نقطة الاستثمار المناسب في الفترات المستقبلية للنشاط الاستثماري (الراوي، 1999: 25).

وعلى المدقق أن يلائم بين التقرير المالي السنوي الذي يقوم بإعداده المدراء في الشركة، وبين الدلائل والبراهين التي تثبت صحة هذه التقارير. Mclaney, et. (al., 2002: 145).

يوفر تقرير مدقق الحسابات الخارجي الضمانة المطلوبة لمستخدمي هذا التقرير من مستثمرين وغيرهم على أن تكون البيانات المالية المدققة خالية من الأخطاء المحاسبية (Verhaar, 2010: 24) ويحتوي هذا الفصل على مبحثين هما: المبحث الأول بعنوان تقرير مدقق

الحسابات والقوائم المالية المدققة الذي يتطرق إلى تعريف التدقيق وأهدافه وأهميته وتعريف مدقق الحسابات وصفاته وتحديد مسؤولياته والتطرق إلى معايير التدقيق، أما المبحث الثاني بعنوان المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات فيتناول تعريف تقرير مدقق الحسابات والعناصر الأساسية له، وأنواع تقرير مدقق الحسابات والأركان والخصائص الواجب توافرها في التقرير الجيد. كما تناول المبحث الثاني الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار. وفي النهاية المبحث تحدث عن الدلائل والقرائن التي تؤثر على رأي مدقق الحسابات.

## المبحث الأول تقرير مدقق الحسابات الخارجي

- 0-1-2: تمهيد.
- 1-1-2: تعريف التدقيق.
- 2-1-2: أهداف التدقيق.
- 3-1-2: أهمية التدقيق.
- 4-1-2: تعريف المدقق.
- 5-1-2: صفات المدقق.
- 6-1-2: مسؤولية المدقق.
- 7-1-2: معايير التدقيق.



## 2-1-0: تمهيد

اتجهت بعض المؤسسات إلى دمج أعمالها، وتخصصت بعض القطاعات العامة، مما أدى إلى زيادة أسواق المال عمقاً واتساعاً. وستصبح الشركات القابضة متعددة الجنسيات تتحكم في الفواصل الإستراتيجية للاقتصاد العالمي. وسوف يترتب على ما سبق تزايد الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة التي تم تدقيقها من قبل مدقق الحسابات الخارجي كمصدر للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري (جربوع، 2002: 13).

ومهنة التدقيق من المهن العريقة التي ساهمت في تنمية المجتمعات المتقدمة لما تؤديه من خدمات في مجال الاستثمارات، وتوضيح حالات الإسراف والغش والتلاعب. ويعتبر التدقيق من العوامل التي تساعد على النهضة الاقتصادية، وخير عون للدولة على سبيل تحقيق أهدافها القومية، خاصة ما يتصل بتمية اقتصادها وتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها (محمود، وآخرون، 2011: 29).

## 2-1-1: تعريف التدقيق

اشتُقَّت كلمة "تدقيق" من اللغة اللاتينية من كلمة (Audir) والتي تعني (to hear) يستمع، حيث كان صاحب العمل في العصور القديمة عندما يشك في وجود خيانة في حساباته يقوم بتعيين شخص يكلفه بتدقيق حساباته، حيث كان يجلس هذا الشخص (المدقق) مع محاسب صاحب العمل ويستمع إلى ما يقوله هذا المحاسب بخصوص حسابات صاحب العمل. وقد كان الإيطالي باشليو أول من أوجد نظام القيد المزدوج سنة 1494 وقام بوصف واجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات. (Tendon, et. al., 1997: 1).

يعرف التدقيق بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والحسابات والبيانات فحصاً انتقادياً منظماً واستخلاص رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة موضع الفحص في نهاية الفترة المالية (عبد الله، 2000: 13).

ويعرف أيضاً بأنه عملية منظمة للحصول على الأحداث الاقتصادية التي حدثت، وتقييمها بطريقة موضوعية وبعيدة عن الانحياز، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية (18: 1972، American Accounting Association).

وعرفه آخرون بأنه علم له قواعد وأصول وفن له أساليب وإجراءات يهتم بالفحص الفني المحاييد لحسابات وسجلات الوحدة محل التدقيق بقصد إبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة (الهوري، وآخرون، 2000: 1).

## 2-1-2: أهداف التدقيق

تطورت أهداف التدقيق مع مرور السنين، ويمكن تحديد أهداف التدقيق عبر مجموعتين أساسيتين هما (التقليدية والحديثة المتطورة).

### أ. الأهداف التقليدية

حيث تتمثل هذه الأهداف بالنقاط التالية (عبد الله، 2000: 14):

1. التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.
2. الحصول على رأي فني محايد يستند إلى أدلة قوية حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
3. اكتشاف الأخطاء والغش.
4. تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق الزيارات المفاجئة من قبل المدقق للمنشأة.

- وأضاف (محمود، وآخرون، 2011: 26).
5. معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبالغ الضريبة .
  6. تقديم التقارير المختلفة للهيئات الحكومية المختلفة.

### ب. الأهداف الحديثة

حيث تتمثل هذه الأهداف بالنقاط التالية (المطارنة، 2009: 19):

1. مراقبة الخطط ومتابعتها والتحقق من وجود أو عدم وجود موضوعية الأهداف، والبحث في أسباب عدم وجودها.
2. تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنةً مع الأهداف المحددة مسبقاً.
3. القضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المنشأة.
4. تحقيق أكبر مستوى ممكن من الرفاهية.

كما بين الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFA)، 200: 2005 في المعيار رقم (200)، أن الهدف من عملية التدقيق هو تدعيم رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقاً لإطار تقارير مالية محددة.

### 2-1-3: أهمية التدقيق

بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام (2002) أن أهمية التدقيق تكمن في النقاط الآتية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003: 16):

1. يقوم المدققون الخارجيون بمساعدة المؤسسات المالية وذلك من خلال تقديمهم البيانات المالية مدققة بأمانة.
2. يساهم مدققو الحسابات في بناء الثقة وكفاءة التطبيق العادل للنظام الضريبي.
3. يساعد المدققون الخارجيون في وضع القرارات الإدارية السليمة.

## 2-1-4: تعريف مدقق الحسابات

هو الشخص الذي يقوم بعملية تدقيق الحسابات، حيث يقوم بإعداد تقرير يبيد فيه رأيه بشأن القوائم المالية، وأطلق على المدقق أسماء أخرى مثل (مراجع- مراقب- فاحص حسابات- محاسب قانوني).

ووفقاً لتعريف جمعية المحاسبين القانونيين الفلسطينيين فإن مدقق الحسابات هو الشخص المرخص له بمزاولة مهنة تدقيق الحسابات بمقتضى قانون مزاولة المهنة (مجلة بورصة فلسطين، 2009: 5).

## 2-1-5: صفات مدقق الحسابات

هناك صفات يجب أن يتحلى بها كل من كان مزاولاً لمهنة تدقيق الحسابات وهي (الصبان وعلي، 2002: 49):

1. أن يكون المدقق أميناً على أسرار العمل الذي يقوم به.
2. أن يكون المدقق مواكباً وملماً بالتطورات التي تحدث في القوانين والتشريعات.
3. أن يكون المدقق حراً تابعاً فقط لضميره.
4. صبوراً، لأن طبيعة عمله روتينية تؤدي إلى الملل.
5. لبقاً في التعبير.
6. أن يقبل المدقق العمل وهو مقتنعاً به.

وأضاف (عبد الله، 2000: 111) صفات أخرى وهي:

7. أن يكون في مستوى اجتماعي وثقافي مماثل لمستوى أعضاء مجلس الإدارة على الأقل حتى يستطيع مناقشتهم بموقف قوي حتى لا يتم السيطرة عليه من قبلهم.
8. لا يخرج عن إطار عمله، وإعطاء النصائح الفنية دون الإلحاح على تنفيذها إلا إذا كانت ضرورية التنفيذ.

## 2-1-6: مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤولية مدقق الحسابات تتبع من تصرفاته ومدى التزامه بأداب وسلوك المهنة، وكذلك الفحوص والاختبارات التي يقوم بها، ومعرفة ما إذا كانت تتفق مع معايير التدقيق المتعارف عليها. حيث إن عملية التدقيق تهدف إلى إبداء رأي فني محايد في عدالة القوائم المالية وذلك عن طريق تقرير مدقق الحسابات. وبما أنه تم إبرام عقد ما بين مدقق الحسابات وبين العميل فإنه يكون مسئولاً بموجب هذا العقد، فيكون المدقق مسئولاً عن القيام بعمله بال العناية والمهارة المطلوبتين وفقاً للأصول المهنية (المطارنة، 2009: 95).

## 2-1-7: معايير التدقيق

تهدف معايير التدقيق إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق التي تم وضعها من قبل الجهات المنظمة للمهنة، وتنقسم معايير التدقيق إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي (الذنيات، 2006: 76-78):

1. معايير عامة أو شخصية: General Standards or Personal
2. معايير العمل الميداني: Standards of Field Work
3. معايير إعداد التقرير: Standards of Preparation of The Report

### 1. معايير عامة أو شخصية: General Standards or Personal

تتعلق هذه المعايير بصفات وشخصية مدقق الحسابات نفسه حتى يصبح أهلاً لتولي عملية التدقيق، وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام:

#### أ. التأهيل العلمي والعملية

على مدقق الحسابات الخارجي أن يكون لديه القدر الكافي من المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق. وهناك شروط تحددها الجهات المسؤولة في كل بلد حتى يكون المدقق حاصل على إجازة مزاوله مهنة

التدقيق ومن بعض هذه الشروط:

- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية.
- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالأخلاق والأمانة.
- شهادة في أي من التخصصات ذات العلاقة.
- أن يستكمل متطلبات التدريب المطلوب.
- أن يجتاز امتحان لجنة الترخيص.

### ب. الاستقلالية

إن توافر الاستقلال والحياد لدى مدقق الحسابات الخارجي من شأنه تعزيز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره عن القوائم المالية المنشورة. ولهذا يعتبر استقلال وحياد مدقق الحسابات الخارجي حجر الزاوية الذي تقوم عليه مهنة التدقيق وأحد الأسباب الرئيسية لوجودها. وإن الاستقلال والحياد لدى مدقق الحسابات الخارجي يحد من قدرته على تبني رأي متحيز (جربوع، 2007: 758). وهي قيام المدقق بعملية التدقيق بكل أمانة واستقامة وموضوعية وعدم انحياز، بمعنى استقلال المدقق من الناحية الفعلية والناحية الذهنية.

وأضاف (Salehi, et. al., 2009: 165):

إعداد القوائم المالية من وظيفة إدارة الشركة، بينما إعداد تقرير التدقيق هو من مسؤولية مدقق الحسابات. كما أن استقلال المدقق عن إدارة الشركة في إعداد التقرير يعتبر عاملاً أساسياً في حماية مصالح المستثمرين.

ت. بذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق.

## 2. معايير العمل الميداني: Standards Of Field Work

ومن معايير العمل الميداني ما يتعلق بإجراءات التدقيق الميداني، وهي كالتالي:

أ. معيار دقة تخطيط العمل والإشراف على المساعدين.

ب. معيار كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات.

ت. معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

## 3. معايير إعداد التقرير: Standards Of Preparing Reports

وهي المعايير التي تتعلق بتحديد كفاية إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق. ومن

هذه المعايير (الرّماحي، 2009: 47-50):

أ. معايير القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ب. معيار الإفصاح التام.

ت. معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ث. معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

وقد قدم (الذنيبيات، 2006: 80) الشرح الآتي:

1. وجوب احتواء فقرة إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت حسب

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

2. الإشارة إلى أن المبادئ المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية

تختلف عن التي تم استخدامها في الفترات السابقة. أما إذا كانت المبادئ

المستخدمة هي تلك التي استخدمت في السنة السابقة فلا داعي للإشارة إلى ذلك.

3. ضرورة احتواء القوائم المالية على بيانات وإيضاحات كافية ومناسبة. وبخلاف

ذلك لا بد أن يشير المدقق إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح.

4. وجوب احتواء التقرير على فقرة خاصة يبين فيها المدقق رأيه للنتيجة النهائية

لعملية التدقيق.



## المبحث الثاني المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات

- 0-2-2: تمهيد.
- 1-2-2: تعريف تقرير المدقق.
- 2-2-2: العناصر الأساسية لتقرير المدقق.
- 3-2-2: أنواع تقرير المدقق.
- 4-2-2: الأركان الواجب توافرها في تقرير المدقق.
- 5-2-2: الخصائص الواجب مراعاتها في التقرير الجيد.
- 6-2-2: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.
- 7-2-2: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.
- 8-2-2: الدلائل والقرائن التي تؤثر على مدقق الحسابات عند إبداء رأيه.



## 2-2-0: تمهيد

المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي "هو ما تتضمنه الألفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير مدقق الحسابات من معانٍ ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة (أو المشروع) والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي" (غريب، 2007: 6).

تختلف قيمة المعلومات باختلاف الشخص الذي يستخدمها من جهة وكذلك باختلاف نوع القرار الذي تستخدم فيه من وجهة أخرى (مطر والسويطي، 2008: 317).

المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة يقوم بتحديد طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير مدقق الحسابات الخارجي وما يحتويه من ألفاظ وعبارات ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة تقييماً عادلاً وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة بشكل عام ومعرفة نتائج أعمالها ومركزها المالي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 57).

معظم مستخدمي المعلومات المحاسبية متطلباتهم واحدة تقريباً، بحيث يحتاج هؤلاء المستخدمون إلى معلومات لتقييم المخاطر النسبية للشركات. لذلك من الأهمية تزويد هؤلاء المستخدمين بهذه البيانات. وأوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) أهمية دور المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية قائلةً "بأن المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسة لتخفيض ظروف عدم التأكد التي يواجهها المستثمر الخارجي".

ومن خلال توفير المعلومات المالية والمحاسبية المتمثلة في المحتوى الإعلامي لرسائل الإعلام المحاسبي يقوم الإعلام المحاسبي بتأدية دوره. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى كفاءة قرارات الاستثمار من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة

والملائمة التي تسهم مساهمة فعالة في تحسين جودة قراراتهم الاستثمارية (كحالة، 2011: 6).

ويقول (Epstein and Pava, 2011):

يعتبر التقرير السنوي الموجز فرصة فريدة للشركات العامة لتحسين الاتصال مع المساهمين.

## 2-2-1: تعريف تقرير مدقق الحسابات

إن تقرير المدقق هو عبارة عن ملخص مكتوب بواسطة مدقق الحسابات الخارجي الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول صحة البيانات الواردة في القوائم المالية التي تم تدقيقها والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (الصبان و هلال، 2000: 366).

ويقول (Marshall, et. al., 1996: 5): أن نتيجة عملية التدقيق التي يقوم بها مدقق الحسابات الخارجي تتلخص في تقرير مدقق الحسابات المستقل.

## 2-2-2: العناصر الأساسية لتقرير مدقق الحسابات

يحتوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي على عناصر أساسية وهي (الذنبات، 2006: 272-274):

### 1. عنوان التقرير: Report Title

حيث أشارت معايير التدقيق الدولية إلى ضرورة اختيار عنوان يميز التقرير عن غيره من التقارير الأخرى ويكون بشكل واضح، وضرورة احتوائه على عبارة تقرير مدقق الحسابات المستقل.

## 2. **الجهة التي يوجه إليها التقرير : The Report address**

حيث يتم توجيه تقرير مدقق الحسابات الخارجي إلى الهيئة العامة في الشركات التي حددتها القوانين المنظمة لمهنة التدقيق.

## 3. **فقرة المقدمة: Introductory Paragraph**

حيث يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإظهار أنواع القوائم المالية التي تم تدقيقها والفترات المالية التي تغطيها هذه البيانات والشركات ذات العلاقة. كما يبين في هذه الفقرة مسؤوليته التي تقتصر على إعطاء رأي فني محايد على مدى عدالة هذه القوائم المالية. كما أن إدارة المنشأة هي التي تتحمل كامل المسؤولية عن إعداد هذه البيانات المالية.

## 4. **فقرة النطاق: Scope Paragraph**

تظهر هذه الفقرة طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومحدداتها، حيث يبين المدقق في هذه الفقرة بأنه قام بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من أية انحرافات مالية.

## 5. **فقرة الرأي: Opinion Paragraph**

يقوم المدقق بإظهار رأيه في البيانات المالية وبيان ما إذا كانت القوائم المالية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وهي الفقرة الأهم في التقرير.

## 6. **تاريخ التقرير: Date of Report**

ويكون التاريخ في يوم انتهاء المدقق من العمل الميداني، حيث ينتهي المدقق من جمع أدلة التدقيق.

## 7. **اسم المدقق وعنوانه: Auditor Name and Address of The**

### **Auditor**

يضع المدقق عنوان مكتبه، ويوقع باسم المكتب في نهاية التقرير.

## 2-2-3: أنواع تقرير مدقق الحسابات

هناك عدة أنواع لتقرير مدقق الحسابات الخارجي، حيث نستطيع تقسيمها

إلى ثلاثة أنواع رئيسية (عبد الله، 2000: 94) وهي:

1. درجة الإلزام في إعدادها: Degree of Compulsion

2. محتويات التقرير المعلوماتي: Contents، Length

3. إبداء الرأي: Opinion

وفيما يلي تفصيلاً لكل نوع على حدة:

1. التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها:

أ. التقارير الخاصة: **Special Report**

وهي تقارير غير إلزامية، لم يلزم القانون المدقق بإعدادها، وترتبط بمهام محدودة وخاصة. ومثال على ذلك تقارير المشروعات الفردية والمراجعات الجزئية كتقييم الشهرة وتقديم الخسارة الناتجة عن حريق وما شابه ذلك.

ب. التقارير العامة: **Public Report**

وهي التي تعد حسب القوانين المنظمة للشركات وهي إلزامية، وتسمى أيضاً بتقارير الميزانية، والتقارير العامة يوجب القانون نشرها في الصحف اليومية عند الانتهاء من إعدادها.

2. التقارير من حيث محتوياتها من معلومات: **As to Contents**

تنقسم التقارير من حيث محتوياتها إلى عدة أقسام هي

(Hayes, et. al., 2005: 459):

أ. التقرير القصير: **Short-Form Report**

هو التقرير العادي المختصر المتعارف عليه دولياً، ويتكون من فقرتين:

• فقرة النطاق:

• فقرة الرأي: **Opinion**

### ❖ **فقرة النطاق : Scope Paragraph**

ويبين فيها مدقق الحسابات الخارجي مدى عملية التدقيق وشمولها وأغراضها.

### ❖ **فقرة الرأي : Opinion**

وهي الفقرة التي يقوم بها مدقق الحسابات بإبداء رأيه الفني المحايد، والهدف منها توصيل المعلومات للطرف الثالث.

### **ب. التقرير المطول : Long-Form Report**

التقرير المطول هو تقرير يتم إعداده لأحداث خاصة، تُقدّم المعلومات فيه بمزيد من الإسهاب والتفصيل ويتم تقديمه للإدارة، ويحتوي هذا النوع من التقارير على:

- جداول ومعلومات لبعض بنود القوائم المالية الأساسية.
- بعض المعلومات الغير محاسبية.
- إجراءات التدقيق التي تم إتباعها في إعداد التقرير.
- بعض الأشكال والبيانات الإحصائية.
- بعض الحسابات التفصيلية.

### **3. من حيث إبداء الرأي : As to Opinion**

وهناك عدة أنواع تدرج تحت هذا القسم هي (جربوع، 2002: 477-481):

أ. **الرأي بدون تحفظ (الرأي النظيف) : Unqualified Opinion**

ب. **الرأي بتحفظ (رأي مقيد) : Qualified Opinion**

ت. **الرأي السلبي (المعكس) : Adverse Opinion**

ث. **الامتناع عن إبداء الرأي : Disclaimers Opinion**

## أ. الرأي بدون تحفظ (الرأي النظيف): Unqualified Opinion

ويتم كتابة مثل هذه التقارير عندما يتوفر أربعة شروط وهي:

- أن تكون القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة بشكل عام.
- عدم وجود أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على الحسابات سواء في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.
- أن يكون مدقق الحسابات الخارجي واثقاً كل الثقة وليس لديه أدنى شك في أن بنود قائمة الدخل والمركز المالي هي مبالغ صحيحة وتمثل واقع الشركة المالي الحقيقي.
- وجود أدلة إثبات كافية وملائمة تؤكد وتبرر رأي المدقق على أن القوائم المالية لنتائج الأعمال تعبر بصدق عن المركز المالي في نهاية السنة المالية.
- وأضاف (Schneider and Church, 2008: 2):  
أن المدقق يستطيع إصدار تقرير برأي غير متحفظ على القوائم المالية، حتى ولو كانت الشركة التي تم تدقيق قوائمها تعاني من نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلي لديها.

## ب. الرأي بتحفظ (رأي مقيد): Qualified Opinion

- يقوم المدقق الخارجي بإصدار هذا التقرير عندما يذكر في تقريره بعض الملاحظات أو التحفظات التي يكون القصد منها جذب الانتباه للقارئ بأنه لم يستطع القيام بالفحص وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها. ومن الظروف التي تحمل على مدقق الحسابات الخارجي اللجوء الى مثل هذه التقارير ما يلي:
- محدودية مجال الفحص الذي قام به.
  - تحفظات تتعلق بالثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية.

### ت. الرأي السلبي (المعاكس): Adverse Opinion

هو عكس التقرير النظيف، ويستخدم في عندما لا تمثل القوائم المالية لنتيجة الأعمال السنوية المركز المالي تمثيلاً عادلاً وصادقاً وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة بشكل عام. ويجب أن تكون التحفظات ذات أهمية نسبية كبيرة في القوائم المالية، ويقوم المدقق تبرير رأيه بالأدلة والبراهين.

### ث. الامتناع عن إبداء الرأي: Disclaimers Opinion

حيث يلجأ مدقق الحسابات الخارجي إلى هذا التصرف في حال أنه لا يستطيع إعطاء رأياً فنياً محايداً عن القوائم المالية موضع التدقيق.

### ويكون في الحالات التالية:

- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق من قبل الشركة.
  - وجود أحداث مستقبلية تؤثر على الحسابات.
  - مراجعة مدقق حسابات خارجي آخر للقوائم المالية.
- أضاف (غريب، 2007: 9) بخصوص الآثار التي يربتها نوع الرأي - بخلاف الرأي المتحفظ - الذي يصدره مدقق الحسابات. ومن هذه الأسباب ما يلي:
1. عدم الثقة في مجلس الإدارة.
  2. احتمال تغيير مدقق الحسابات.
  3. مستند لتحديد مسؤولية مدقق الحسابات جنائياً، وتأديبياً، ومدنياً.
  4. إقرار عدم توزيع أرباح.
  5. احتمال انخفاض قيمة المنشأة في أسواق رأس المال.

وأضاف (محمود، وآخرون، 2011: 94) هناك أنواع أخرى لتقرير مدقق الحسابات وهي:

## 1. تقرير مرفقات القوائم المالية:

وهو الكتيب السنوي الذي تصدره المنشآت والذي يتضمن ما تم تدقيقه من قبل المدقق الخارجي من قوائم مالية. وقد يحتوي هذا الكتيب على معلومات مالية وأخرى غير مالية وأمور أخرى.

## 2. تقرير فحص القوائم المالية المرحلية (الدورية):

وهي التقارير التي تكون فترتها الزمنية أقل من سنة مالية وعادةً ما تكون ثلاثة شهور (ربع سنوية) أو ستة شهور (نصف سنوية). ومثل هذه التقارير توفر معلومات محاسبية في الوقت المناسب وباستمرار.

## 3. التقرير عن اختبار القوائم المالية التقديرية (المستقبلية):

يقصد بالمعلومات المالية المستقبلية المعلومات التي تبنى على افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل وردة فعل المنشأة المحتمل تجاهها.

## 2-2-4: الأركان الواجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات

هناك مجموعة من الأركان الواجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات من أهمها (المطارنة، 2009: 118):

1. أن يكون التقرير موجهاً للهيئة العامة للمساهمين (جميع المساهمين).
2. أن يكون التقرير ممهوراً بتوقيع ورقم قيده في سجل المدققين.
3. أن يكون التقرير مكتوباً.
4. أن يكون التقرير مؤرخاً وذلك لتحديد مسؤولية المدقق عن فترة زمنية معينة.
5. اشتغال تقرير المدقق على الفترة الزمنية التي تمثلها القوائم المالية.
6. السهولة والوضوح في صياغة التقرير.
- وأضاف (الوقاد، 2010: 244) أركان أخرى منها:
7. أن يوضح المدقق رأيه في التحفظات المتضمنة في تقريره بشكل واضح

- ومباشر لعدم اللبس أو تغيير المقصود منها.
8. تضمين التقرير إلى المستويات المهنية المطالب مدقق الحسابات بضرورة التقيد والالتزام بها.
- وأضاف (Ratliff, et. al., 2002: 456):
9. ملخص عن الاختبارات وإجراءات التدقيق.
10. قائمة بأسماء الأشخاص أو المؤسسات التي من أجلهم أعد هذا التقرير.

## 2-2-5: الخصائص الواجب مراعاتها في التقرير الجيد

يُعتبر تقرير مدقق الحسابات حلقة الوصل بينه وبين الأطراف المستفيدة من هذا التقرير. لذلك يفترض المستفيدون من هذا التقرير أن جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعمة بأوراق التدقيق التي يحتفظ بها. ومعروضة بطريقة تمنع التشكيك أو التحريف غير المقصود. ومن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوفر في التقرير الجيد (نور، 2006: 568):

1. **الإيجاز:** أن يكون التقرير غير مطول أكثر من اللازم، وعدم اشتماله على تفاصيل كثيرة من شأنها تشتيت القارئ.
2. **الوضوح:** أن يكون التقرير واضحاً، لا يشتمل على عبارات غامضة قد تفسر بأكثر من معنى.
3. **الأهمية:** اشتمال التقرير على المعلومات ذات الأهمية النسبية الكبيرة.
4. **الصحة والدقة:** من الضروري جداً أن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة.
5. **الترابط:** ترابط جمل التقرير تعطي للقارئ دفعة لإكمال قراءة التقرير حتى نهايته، دون تشتيت لذهن القارئ.
6. **الصدق والأمانة:** بدون الصدق والأمانة لا فائدة من تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

وأضاف (جمعة، 2012: 455):

7. تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه.
8. توضيح الإجراءات والخطوات التي قام بها عند تدقيقه للبند ذات الأهمية الجوهرية.

## 2-2-6: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي هذه القوائم، يجب أن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات، وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة (جربوع، 2007: 509).

ومن هذه الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوفر فيها هي (حنان، 2009: 71-72) ما يلي:

### 1. الملاءمة

يقصد بالملاءمة معيار المنفعة أو فائدة المعلومات والذي يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية باعتباره القاعدة العامة لمنفعة القرار. ولكي تتحقق المنفعة المرجوة يتطلب ذلك توافر خاصيتين أساسيتين: أولهما الملاءمة وثانيهما المصدقية. ومن خلال ذلك نعرف الملاءمة بأنها قدرة المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدمها وذلك بقصد تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

كما عرفها (ظاهر، 2002: 352)، بأنها المعلومات التي تختلف من بديل لآخر بحيث يتم تحديدها وتقييمها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

## 2. الثقة ودرجة الاعتماد عليها

تعتبر المعلومات المحاسبية موثوق بها عندما يتمكن المستخدمون الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة بالمؤسسة، فالهدف هو تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمون.

ولهذا يجب أن تحتوي هذه المعلومات على خصائص فرعية وهي:

### • الحياد

أي أن القوائم المالية يجب أن تكون ذات أغراض عادية وليس لأغراض خاصة، وتعمل على إشباع احتياجات العديد من المستخدمين، وتظهر النشاط الاقتصادي بدرجة صادقة.

### • صدق التعبير عن النشاط

ويقصد بذلك أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة، ومعبرة عن الحدث بأمانة.

### • القابلية للتحقق

وهو ضرورة التزام القائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لقياس العائد، لأن اختلاف الطرق في القياس المحاسبي يؤدي إلى نتائج مختلفة، وبالتالي إلى معلومات محاسبية مختلفة، ومن ثم اتخاذ قرارات خاطئة. وهذا يقلل من درجة الثقة لمستخدمي هذه المعلومات المحاسبية. وأضاف (حنان، 2009: 81)، القابلية للمقارنة بإتباع نفس الإجراءات لمعالجة الأحداث المماثلة عبر الدورات المحاسبية المتتالية في منشأة معينة. وهدف التماثل جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة.

## 2-2-7: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

إن توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملاءمة ودرجة الاعتماد عليها، سيفيد مستخدميها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. كما تمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات المحاسبية والتي يتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة. ومما يساعد على زيادة درجة الاعتماد على القوائم المالية التحقق من هذه القوائم عن طريق جهة خارجية مستقلة، وعلى درجة من الخبرة والدراية والأمانة.

## 2-2-7-1: مستخدمو المعلومات المحاسبية

تعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات هي المسؤولة عن إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاج إلى هذه المعلومات وتعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار.

هناك مجموعتان من مستخدمي المعلومات المحاسبية (الرمحي وآخرون، 2010: 17-18):

### أ. المجموعة الأولى:

#### 1. ملاك المشروع

لكي تتمكن هذه الفئة من تقييم المشروع وقدرته على الاستمرار باعتبارهم أصحاب الأموال التي يتم استثمارها داخل المشروع.

#### 2. إدارة المشروع

من أجل الحصول على قرارات سليمة وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة، تحتاج الإدارة إلى مثل هذه المعلومات.

### 3. العاملون في المشروع

وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية المشروع الذي بدوره يؤمن لهم العمل والاستمرار في عملهم.

#### ب. المجموعة الثانية:

#### 1. المستثمرون المحتملون

حيث يحتاج المستثمر الجديد إلى معلومات كافية عن المشروع. حتى تمكنه هذه المعلومات من اتخاذ قراره بالإقدام على الاستثمار في هذا المشروع أو لا.

#### 2. دائنو المشروع

وهم الموردون والمقرضون، بحيث تحتاج هذه الفئة إلى التعرف على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح، وموقف السيولة في المشروع، من أجل ضمان الحصول على مستحقاتهم المالية في مواعيد استحقاقها.

#### 3. المحللون الماليون

من أجل تحليل وضع المشروع لتقديم المشورة للمستثمرين حول الأوضاع المالية للمشروع، وتقديم المشورة حول كيفية التعامل بأسهم هذا المشروع بيعاً وشراءً.

#### 4. الاتحادات العمالية

وذلك من أجل معرفة هذه الاتحادات إلى أي مدى التزم أصحاب الأعمال باحترام تعهداتهم أمام المستخدمين لديهم وسداد أجور ومرتببات وحوافز ومكافآت مرضية، تتناسب مع الأرباح التي يتم تحقيقها.

#### 5. الجهات الحكومية

وتتمثل في الجهات الضريبية التي تقوم بتحديد أرباح المشروع بدقة من أجل تحديد الضريبة، وكذلك الجهات الإحصائية ووزارة التخطيط ليتسنى لها وضع الخطط المستقبلية على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي.

## 2-7-2-2: نوعية البيانات التي تنشر في القوائم المالية

يعتقد الكثيرون من الكتاب أن التقدم في إعداد التقارير لا يقتصر فقط على الناحية الكمية، بل أيضاً امتد ليشمل نوعية البيانات التي تظهرها هذه التقارير. فمن المعلوم أن أحد الأهداف الرئيسية عند إعداد التقارير هو أن تكون قابلة للقراءة ومفهومة للقارئ، وليس شرطاً أن يكون على علم بالمحاسبة بقدر الإمكان (الوقاد، 2011: 109).

## 2-7-2-3: أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري

تعتبر استمرارية التعامل في الأسواق المالية نتيجة تفاعل أوامر الشراء والبيع الخاصة بالمستثمرين، وتقوم على أساس توافر عدة مستويات من المعلومات. يحتاج المستثمر إلى معلومات عن البيئة الخارجية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، ومعلومات أخرى تهم المستثمر والمقرض.

وتنقسم هذه المعلومات إلى ثلاثة أقسام هي (نجم، 2006: 44-45):

### 1. معلومات عن البيئة الخارجية للشركة:

تتضمن هذه المعلومات معلومات اقتصادية حالية ومستقبلية للاقتصاد القومي ومعدلات الضرائب بالإضافة إلى معلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة واستقرار سياسات الاستثمار خاصة ومعلومات اجتماعية ومعلومات أخرى عن بورصة فلسطين ودرجة نموها وحجم التعامل فيها والخطر المنتظم للسوق وغيرها من المخاطر المرتبطة بسوق الأوراق المالية.

### 2. معلومات عن قطاع الشركة:

وهي معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع، ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه، ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى.

### 3. معلومات عن الشركة:

وهي عبارة عن معلومات قد تكون الشركة أصدرتها، أو تم إصدارها بواسطة جهات أخرى مهمة بحيث تكون معلومات كمية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية. أما المعلومات غير الكمية فهي معلومات عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

وأضاف (حنان وآخرون، 2004: 48):

### 4. معلومات تهم المستخدمون الخارجيون:

معلومات تهم المستخدمون الخارجيون من مستثمرين ومقرضين. وهناك ثلاث نقاط تتعلق بهذا الشأن:

- أ. التدفقات النقدية.
- ب. قدرة المنشأة على تحقيق أرباح.
- ت. تقييم الوضع المالي للمنشأة عن طريق تحديد (السيولة-اليسر المالي-الربحية).

وأضاف (جمعة، 2012: 141) من البيانات المالية التي قد تحتوي على إيضاحات ما يلي:

1. بيان المركز المالي.
2. بيان الدخل.
3. بيان الأرباح المحتجزة.
4. بيان التدفقات النقدية.
5. بيان العمليات حسب خطوط الإنتاج.

6. بيان الإيرادات والمصروفات.
7. بيان التغيرات في حقوق الملكية.
8. بيان الأصول والالتزامات التي لا تتضمن حقوق المالك.

## 2-2-7-4: حجم البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية

تتمثل أهمية التوسع في الإفصاح في التالي:

1. يعمل التوسع في الإفصاح على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية التي تختلف باختلاف اهتماماتهم من وقت إلى آخر، كما ويزيد من فعالية التنبؤ المالي التي بدورها تزيد من كفاءة القرارات المالية (أبو طالب، 2005: 39).
2. إن التوسع في الإفصاح يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المنشورة ويجعلها قابلة للمقارنة ويمكن القائمين عليها من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على بيئة وهذا بدوره يقوي العلاقة بين مستخدمي التقارير والمنشأة (على، 2001: 53).
3. زيادة حجم البيانات المالية المنشورة يؤدي إلى تغطية كافة المعلومات الكمية والوصفية التي تعطي صورة واضحة عن أعمال المنشأة (حماد، 2005: 407).
4. إن التوسع في الإفصاح يمكن من عرض النماذج المحاسبية البديلة جنباً إلى جنب بدون الحاجة إلى التوضيح بالمعلومات المتاحة (الشيرازي، 1990: 416).

## 2-2-7-5: مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة

### لاتخاذ القرار الاستثماري

إن عدم توافر المعلومات في أي سوق للأوراق المالية يؤدي إلى وجود خلل ما، حيث إن المستثمر يجب أن يتسلح بأكثر قدر من المعلومات. ويمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى قسمين (محمد وآخرون، 2008: 20-21):

## 1. مصادر داخلية:

- أ. قائمة المركز المالي.
- ب. قائمة الدخل.
- ت. قائمة التدفقات النقدية.
- ث. التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- ج. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.
- ح. بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية (الأصول والخصوم).

## 2. مصادر خارجية:

- أ. الصحف.
- ب. المجلات المالية المتخصصة.
- ت. المطبوعات الحكومية.
- ث. مطبوعات مستشاري الاستثمار.
- ج. مطبوعات بيوت العمولة.
- ح. بنوك المعلومات.

## 2-2-8: الدلائل والقرائن التي تؤثر على مدقق الحسابات عند إبداء

رأيه

القرينة من وجهة نظر رجال القانون هي حقيقة معروفة أو مجموعة من الحقائق تقدم للمحكمة بهدف إقناعها بحقيقة الاقتراح المراد التحقق منه.

القرينة في التدقيق "استنباط المدقق نتيجة من أمر ثابت أو من حقيقة أو جملة حقائق تمكنه من استخلاص رأي في مسألة معينة واقتناعه بالإفصاح عن هذا الرأي (محمود وأبو طبل، 1982: 159).

## 2-2-8-1: أقسام أدلة الإثبات

تنقسم أدلة الإثبات إلى قسمين هما (جمعة، 2009: 307):

### 1. أدلة قاطعة وكافية

هي الأدلة التي يترتب عليها التحقق النهائي من صحة افتراض معين.

### 2. أدلة إضافية أو ثانوية

وهي بعكس أدلة النوع الأول بحيث لا يترتب عليها التحقق النهائي من صحة افتراض معين مباشرة ولكنها تساعد على إمكانية حدوث التحقق الجزئي و قبوله.

## 2-2-8-2: صفات أدلة الإثبات

نص المعيار الدولي للتدقيق رقم (500) (أدلة الإثبات) على أنه يجب على مدقق الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع بناء رأيه الفني المحايد بناءً على تلك الأدلة. ويجب أن تتصف أدلة الإثبات بصفات وهي (الاتحاد الدولي للمحاسبين "المعيار الدولي (500) أدلة الإثبات" الفقرة (4):293):

### 1. الكفاية Sufficiency

أن تكون أدلة الإثبات بالقدر الكافي والضروري لدعم رأيه الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية المقدمة.

### 2. الملاءمة Relevance

أي قياس نوعية أدلة الإثبات ومدى صلتها بتوكيد خاص وموثوقيتها. يحتاج المدير إلى المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرار. (206: 2010 Weetman,

### 3. الموضوعية Objectivity

أي عدم تأثر دليل الإثبات بشخص المدقق بحيث إذا عرض نفس الدليل على أكثر من مدقق فسوف يتم التوصل إلى نفس النتيجة.

#### 2-2-8-3: أنواع أدلة وقرائن الإثبات

تعتبر هذه الأدلة والبراهين ضرورية لعملية الإثبات أو النفي لما جاء بالقوائم المالية التي تم تدقيقها، وبالتالي فهي تزود مدققي الحسابات بالأساسيات التي تدعم رأيهم الفني المحايد الذي سيظهر في تقرير مدقق الحسابات الخارجي (Jarbou, 2007: 143-144).

وهناك ثمانية أنواع من أدلة وقرائن الإثبات وهي كالاتي (المطارن، 2009: 180-182):

#### 1. الوجود المادي

وهو عملية الجرد الفعلي للتحقق من الوجود المالي للأصول الملموسة التي يجب على المدقق الحصول على الشهادات التي تثبت ملكية هذه الأصول.

#### 2. المستندات والسجلات المؤيدة للأحداث التي تمت داخل المنشأة

تعتبر هذه المستندات والسجلات من أهم أدلة الإثبات في التدقيق كما وتعتبر دليلاً قوياً للربط بين الأحداث المالية التي تمت داخل المنشأة خلال الفترة المالية والقيود المحاسبية الخاصة بتلك الأحداث.

#### 3. التقارير المعدة خارج المنشأة من قبل طرف ثالث

وهي تلك الشهادات والتقارير التي يحصل عليها المدقق من جهات خارجية مثل (فواتير الشراء الواردة من الموردين-كشوف حسابات البنك-بوالص التأمين على أصول المنشأة) وتعتبر هذه التقارير أقوى من حيث الاعتماد عليها.

#### 4. التقارير المعدة داخل المنشأة من قبل إدارة المنشأة

وهي التقارير التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة ويطلبها المدقق للتحقق من بعض الأمور الغامضة وتفسيرها والتي لا يمكن تفسيرها إلا عن طريق هذه التقارير المقدمة من إدارة المنشأة.

#### 5. الدقة المحاسبية

تعتبر الدقة المحاسبية قرينة من خلال التحقق من عمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة في دفاتر وسجلات المنشأة مثل دفتر الأستاذ واليومية.

#### 6. وجود نظام رقابي داخلي سليم

في وجد نظام رقابي داخلي سليم خالٍ من الثغرات يعتبر ذلك دليلاً على صحة الدفاتر وخلوها من الأخطاء والتلاعب.

#### 7. الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية

بعد انتهاء مدقق الحسابات من أعمال التدقيق وإعداد تقريره النهائي قد تقع أحداث بعد إعداد التقرير وربما تكون قرينة أو دليل على صحة بعض العناصر الواردة في القوائم المالية المدققة.

#### 8. الارتباط بين البيانات

سلامة النظام المحاسبي يؤدي إلى ارتباط البيانات والمعلومات معاً وهذا يؤدي إلى هدفه بدقة وبذلك يعتبر دليلاً قوياً ممكن أن يستند عليه المدقق لاتخاذ قراره لإبداء الرأي حول نقطة معينة.

## الفصل الثالث

اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في سوق الأوراق المالية

المبحث الأول: ترشيد قرار الاستثمار.

المبحث الثاني: البيئة الاستثمارية لبورصة فلسطين.



### 3-1: مقدمة

يتوقف نجاح سوق الأعمال والاستثمار على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لذلك فإن المعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي للرسالة الإعلامية تتمثل في مجموعة التقارير والقوائم المالية، حيث إن تلك الأمور تساهم في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية (خليل، 2005: 4).

تعتبر الأسواق المالية في أي دولة الركيزة الأساسية في تنمية اقتصادها. وقد ظهرت أهمية الأسواق المالية في العصر الحديث، فهي كمقياس درجة الحرارة، والدور المهم الذي تلعبه هو تنمية الاقتصاد الوطني للدولة وذلك بتنمية المدخرات الوطنية. فالوجه الحضاري الحديث لاقتصاديات الدول تتمثل في أسواقها المالية. فقد ارتبط تطور الأسواق المالية بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم خاصة الرأسمالية (المصري، 2011: 12).

يعتمد الاستثمار في الأوراق المالية وتداولها بالدرجة الأولى على الإفصاح عن البيانات والمعلومات عن جميع أنشطة الشركات التي يتم التعامل بأوراقها المالية في السوق المالية (آل شبيب والجبوري، 2005: 1). ويحتوي هذا الفصل على مبحثين:

الأول ترشيد قرار الاستثمار، الذي تناول مفهوم وأهداف وأنواع وأدوات الاستثمار. وتحدث عن أساس اتخاذ القرار الاستثماري والمقومات الأساسية لقرار الاستثمار.

والمبحث الثاني بعنوان البيئة الاستثمارية لبورصة فلسطين والتي تناولت موضوعي تطور بورصة فلسطين والإطار القانوني لها.



## المبحث الأول ترشيد قرار الاستثمار

- 0-1-3: تمهيد.
- 1-1-3: تعريف الاستثمار.
- 2-1-3: أهداف الاستثمار.
- 3-1-3: أنواع الاستثمار.
- 4-1-3: أدوات الاستثمار.
- 5-1-3: أسس اتخاذ قرار الاستثمار.
- 6-1-3: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار.
- 7-1-3: إستراتيجية الاستثمار.
- 8-1-3: النسب المالية.



### 3-1-0: تمهيد

اهتم الإنسان منذ القدم بتوليد المنافع المختلفة (المادية وغير المادية)، حينما كان يصنع أدواته بشكل بدائي مباشر من الموارد الطبيعية كالأحجار والأخشاب والمعادن. واستغل هذه الأدوات في بناء المساكن وصناعة ملابسه وصيد الحيوانات وحفظ المأكولات وغيرها من المهام التي كان يقوم بها الإنسان منذ القدم. بعد ذلك ظهرت المستقرات الجماعية وتطور فكر الإنسان وتعددت حياته. ثم ظهرت المؤسسات والأسواق والتكنولوجيا التي بدورها جعلت العملية الاستثمارية أكثر انتظاماً (معروف، 2009: 8).

وتبرز أهمية دراسة القرارات الاستثمارية في اعتبار القرار الاستثماري من أصعب القرارات وأكثرها حساسية. فهو في جوهره يمثل عملية تخصيص للموارد، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يشكل شكلاً من أشكال توزيع الدخل القومي. فلهذا يتوجب على متخذ القرار أن يتخذ كافة التدابير التي من شأنها أن تجعل القرار الاستثماري صائباً وسليماً ومستنداً إلى أسس وقواعد تحمي الموارد النادرة من الضياع (كداوي، 2008: 9).

### 3-1-1: تعريف الاستثمار

الاستثمار عبارة عن توظيف الأموال المتاحة في الأصول المتنوعة من أجل الحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، وتكون غير مؤكدة وهذه التدفقات بمثابة تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى بها المستثمر عن رأسماله (آل شبيب، 2009، 15).

كما عرف (مطر، 1999: 9) الاستثمار بأنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر ما يمكن تحقيقه من إشباع استهلاك مستقبلي".

كما عرفه (Bodie, et. al., 2007: 3) بأنه التزام حالي من الموارد المتاحة يتم التضحية بها على أمل تحقيق قدر أكبر من الموارد مستقبلاً.

### 3-1-2: أهداف الاستثمار

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن فرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري في محيط نشاطاته. ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية (كاكامولا، 2003: 20):

أ. الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة. إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمراً استراتيجياً لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها إما أن تؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو تجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب وفق الشروط المحددة. لذلك لا بد من الاهتمام الجاد بمسألة الاستخدام الكفؤ بالأصول المستثمرة سواء كان ذلك عند التخصيص الأولي واتخاذ القرار الاستثماري أو عند تشغيل الأصول المعنية في عمليات تتميز بأدنى الخسائر وأفضل العوائد.

ب. تحقيق عوائد مستقرة. أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة. وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمها الحقيقية من جانب وتتجاوز التكاليف الفرضية الناتجة عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

ت. استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها:

1. تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل.

2. إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملة التي تم تمويل هذه الديون بها.
  3. مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.
- ث. استمرار الدخل وزيادتها بوتيرة متصاعدة. ويعتبر هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدرته الإنتاجية. ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

### 3-1-3: أنواع الاستثمار

رغم اختلاف المسميات يبقى المضمون والجوهر واحد. فمن خلال دراسة الاستثمار يمكن تمييز الاستثمار بنوعين أساسيين (صيام، 2003: 19):

#### أ. الاستثمار الحقيقي:

وهو التوظيف الذي يتحقق من خلال عمليتي الشراء والبيع، أو هو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي.

#### ب. الاستثمار المالي:

نقلًا عن (العويسي، 2010: 54) الاستثمار المالي هو: "شراء كيان رأسمالي موجود" أي شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي مالكة حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى ذات العلاقة.

من خلال هذا التعريف لا ينتج عن الاستثمار المالي زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر، وبالتالي يتم تحقيق الإيراد.

ويمثل الاستثمار في الأوراق المالية أحد أبرز أنواع الاستثمارات ويعتمد عند اتخاذها من قبل الأفراد على محددات أساسية تتوقف على مقارنة المنافع

المتوقعة بالمنافع التي تقدمها البدائل الأخرى. وعند قيام أي فرد أو مستثمر باتخاذ قرار شراء الأوراق المالية من البورصة (أسهم أو سندات) فإنه يختار بديلاً من بين عدة بدائل (يوسف، 2008: 19):

1. إيداع المبلغ في البنك والحصول على فائدة ثابتة دورية.
  2. شراء أذون خزانة محددة العائد.
  3. شراء أوراق مالية من البورصة والحصول على عائد من ذلك ممثلاً في عائد عادي وهو توزيعات الأرباح التي تقررها الشركات، وعائد غير عادي ممثلاً بأي عائد يتحقق نتيجة بيع الورقة المالية بسعر أعلى من شرائها.
- إن الهدف الرئيس من شراء أي سهم هو تحقيق الربح. ولذلك عند القيام بشراء سهم معين من المتوقع بيعه بعد فترة من الوقت (حسب مدة الاستثمار) بسعر أعلى وتحقيق مكاسب.
- وبالنظر إلى عملية المتاجرة أو التداول نجدها تتكون من ثلاثة أجزاء (Brigham & Besley, 2003: 76):

### الجزء الأول: اتخاذ القرار

وفيه نعتمد على أساليب التحليل المالي والفني التي تمكننا من اتخاذ قرار سليم بشأن الدخول إلى البورصة أو الخروج منها. وفي هذا الجزء يقوم بعض المستثمرين أو المضاربين بتقييم التحليل الفني والأساسي بأنفسهم وتكوين وجهة نظر في البورصة. إلا أن ذلك يستلزم الوقت الطويل والجهد الكبير للتدريب على القيام بعملية التحليل بالشكل السليم والبعض الآخر يفضل الاستعانة بالخبراء في التحليل واستشارتهم عند اتخاذ القرار.

وعرف (Izhar, et. al., 2001: 263) عملية اتخاذ القرار بالاتي:

أنه عبارة عن العملية التي يتم فيها اختيار بديل من بين عدة بدائل حيث يتم التفاضل بين هذه البدائل على أساس التكلفة والإيراد.

## الجزء الثاني: تنفيذ القرار

يقوم المستثمر في هذا الجزء باكتساب مهارة تنفيذ القرار من خلال تطبيق أنواع الأوامر المختلفة بحسب ظروف السوق ورغبة التاجر، وكذلك تبعا لحجم الأموال المتاحة للمتاجرة في السوق.

## الجزء الثالث: إدارة القرار

لا ينبغي الخلط بين اتخاذ القرار وتنفيذه وإدارته. ففي بعض الأحيان يكون هناك فرصة مناسبة لدخول السوق ولكن قد يكون هناك بعض العقبات تمنع تنفيذ القرار وهذا الجزء هو الذي يميز التاجر الناجح عن غيره. ففي حالة اتجاه السوق للهبوط فإن التاجر الناجح يستشعر الخسارة ويدرك مداها فينسحب بأمواله ويصفي الموقف عند أول مؤشر. في حين أن التاجر الأقل خبرة يستغرق وقتاً أطول لاتخاذ القرار السليم مما يتسبب في زيادة الخسارة. فالقاعدة الأساسية هي عدم تحويل الربح إلى خسارة، بمعنى بيع السهم إذا تعدى سعر الشراء واطهر بادرة خسارة أو انخفاض.

ولضمان حسن تطبيق هذه القاعدة يجب الأخذ في الاعتبار أن السوق لا تسير في اتجاهات مستقيمة بل تسير بشكل متعرج وكذلك يجب مراعاة قيمة عمولة البيع والشراء حتى لا نكون عرضة للخسارة. فالتغيرات في السوق لا نهائية وعشوائية ومهمة التاجر أن يتعامل مع هذه التغيرات باستخدام أسلوب منظم لإدارة أمواله بالشكل السليم.

### 3-1-4: أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار كثيرة جداً، وهي عبارة عن الأدوات التي يقوم المستثمر باستخدامها لغرض حيازة أصل معين.

ومن أدوات الاستثمار (آل شبيب، 2009: 54):

أ. الأوراق المالية: Security Market

ب. الاستثمار في العقارات: Real Estate

ت. الاستثمار في السلع: Commodities

ث. المشروعات الاقتصادية: Business Projects

ج. العملات الأجنبية: Foreign Currencies

أ. الأوراق المالية: Security Market

الأوراق المالية هي أدوات الاستثمار ذات صيغة قانونية التي تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين، تحت شروط معينة. والميزة الأساسية للأوراق المالية هي أنها مرنة ويسهل التعامل بها. كما أن الأسواق التي تتعامل بها تكون على درجة عالية من التنظيم والكفاءة التي من شأنها الحفاظ على حقوق المستثمر وسمعة السوق المالية.

وتنقسم الأوراق المالية إلى قسمين (صيام، 2003: 26):

1. حقوق الملكية (الأسهم)

2. حقوق الدائنية (السندات)

1. حقوق الملكية (الأسهم)

وتنقسم إلى قسمين (Van, et. al., 1992: 554):

• الأسهم العادية: Common Stock

السهم العادي عبارة عن مستند ملكية له ثلاثة قيم (قيمة اسمية-قيمة دفترية-قيمة سوقية) والقيمة الاسمية تتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السهم.

وعادةً ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلاً عن القيمة الاسمية للسهم مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. وأخيراً تتمثل القيمة السوقية للسهم في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

### • الأسهم الممتازة: Preferred Stock

وهي عبارة عن ورقة مالية تجمع بين سمات السهم العادي والسند. وللشهم الممتاز ثلاث قيم (اسميه-دفترية-سوقية)، شأنه في ذلك شأن السهم العادي باختلاف أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز تتمثل في القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار للسهم الممتاز كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم الصادرة.

### 2. حقوق الدائنية (السندات)

وهي عبارة عن صكوك مديونية تصدرها الشركات والحكومات المركزية والحكومات المحلية والهيئات شبه الحكومية. أما السندات التي تصدرها الشركات فهي عبارة عن عقد اتفاق بين الشركة (المقترض) والمستثمر (المقترض). وبموجب هذا الاتفاق يقترض الطرف الثاني مبلغاً معيناً إلى الطرف الأول، بحيث يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة.

تختلف سندات الشركات عن السندات الحكومية. فالسندات الحكومية عبارة عن صكوك مديونية متوسطة وطويلة الأجل تهدف للحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية.

## ب. الاستثمار في العقارات: Real Estate

يمكن مشاهدة هذا النوع من الاستثمار على حقيقته. ويعد من الاستثمارات المربحة ولكنه يحتاج إلى رأس مال كبير. ومن أمثلة هذا النوع من الاستثمار (شراء المنازل وبيعها بالدفع الآجل، شراء الأراضي وبيعها).

## ت. الاستثمار في السلع: Commodities

تعتبر السلع من أهم أدوات الاستثمار وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق.

## ث. المشروعات الاقتصادية: Business Projects

وهي أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية. وهي تساعد على إنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي.

## ج. العملات الأجنبية: Foreign Currencies

هي عبارة عن الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول. وظهرت أهمية السوق بعد إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب واستخدام نظام تعويم أسعار العملات الأجنبية بعضها باتجاه البعض الآخر وخاصة الرئيسة منها (آل شبيب، 2009: 55-60).

## 3-1-5: أسس اتخاذ قرار الاستثمار

نظراً لأهمية قرار الاستثمار فإن متخذ القرار يجب أن يكون على دراية بشؤون البورصة ومتابعتها. ولكي يتم اتخاذ قرار الاستثمار بشكل عقلائي وسليم، فإنه لا بد من مراعاة الأسس الموضوعية التالية (صيام، 2003: 21):

### أ. العائد المتوقع: Return

إن هدف المستثمر أولاً وأخيراً هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بغرض الاستمرار في النشاط الاستثماري. والهدف من تضحيات المستثمر باستهلاكه الحالي هو تطلعه للحصول على استهلاك أكبر في المستقبل، وليس

استنزاف وفقد ما يملكه. ولذلك فإنه يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المفاهيم ومن أهمها العائد المتوقع الاستثماري.

وعرفه (تميمي وسلام، 2004: 23) بأنه المكافأة التي يحصل عليها المستثمر لقاء تخليه عن استهلاكه الحالي أو السيولة النقدية الفائضة. والعائد يتضمن شقين: الأول سنوي وقد يكون ثابت مثل فوائد أدوات المديونية أو متغير مثل مقسوم الأرباح في أدوات الملكية وعائد رأسمالي قد يكون ربح أو خسارة.

### ب. المخاطرة: Risk

يمكن تعريفها على أنها الحالة التي لا يمكن التنبؤ بها في المستقبل بدرجة معينة من الاحتمالات. وتعني المخاطرة الاستثمارية احتمالية عدم تحقيق عائداً أو ربما خسائر رأسمالية (صافي والبكير، 2002: 173).  
وعرفها أيضاً (Farese, et. al., 2003: 45)

هي احتمالات وقوع خسائر أو حدوث فشل فيما يتعلق بتحقيق الأرباح. ويعتبر وضع الأموال في البنوك بنسبة فائدة محددة الحالة الأقل مخاطرة مقارنة باستثمار الأموال في سوق الأوراق المالية.

### وتنقسم المخاطر إلى:

#### • المخاطر المنتظمة: Systematic Risk

وهي تلك المخاطر التي تنتج عن عوامل تؤثر في البورصة بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين. وتكون هذه العوامل مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة. وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات الصناعية والشركات الموسمية كشركات الطيران (مطر، 2009: 45).

## • المخاطر الغير منتظمة: Unsystematic Risk

وهي المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة تنفرد بها ورقة مالية معينة، ولا يتم التأثير على نظام السوق ككل. ويتم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر عن طريق التنوع الاستثماري (عبد ربه، 2000: 27).

## • التوقيت: Timing

على المستثمر اختيار الوقت المناسب للقيام بالعملية الاستثمارية، وكذلك اختيار الأداة الاستثمارية الأكثر سيولة. وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار وقت تحقيق العائد واسترداد المبالغ المدفوعة (صيام، 2003: 21).

## 3-1-6: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

هناك ثلاث مقومات أساسية يقوم عليها القرار الاستثماري وهي (مطر، 1999: 29):

أ. إتباع إستراتيجية ملائمة للاستثمار.

ب. الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار.

ت. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

## ونأخذ كل واحد بالتفصيل:

### أ. الإستراتيجية الملائمة للاستثمار

هناك أولويات للمستثمرين وتعرف بمنحنى التفضيل الاستثماري للمستثمر (Preference Curve –Investor)، والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية التالية:

## • الربحية: Profitability

وفي العادة تعبر عن ميل المستثمر لتحقيق الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة (مطر، 1999: 29).

## • السيولة: Liquidity

وتعني السيولة أن يكون المستثمر جاهزاً لأي طارئ أو مصروف مفاجئ.

## • الأمان: Safety

يختار المستثمر أدوات الاستثمار الأقل مخاطرة والأكثر ربحية لتحقيق العائد. ولهذا يجب أن تكون البيئة آمنة ومستقرة (صيام، 2003: 22).

## ب. الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار

صنع القرار الاستثماري يعتبر من أصعب مراحل العملية الاستثمارية لأنه يأتي عادةً على شكل بديل معين من بين عدة بدائل. وكل من هذه البدائل له عوائده وتكاليفه المتوقعة، لهذا هناك مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري وهي (معروف، 2009: 49-50):

1. التحليل الاقتصادي لكافة العناصر الرئيسة في العوائد والتكاليف المتوقعة، وذلك في إطار الربحية المستهدفة مع الاهتمام بكافة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.
2. الاهتمام بكافة الأبعاد الزمنية.
3. احتساب كافة المخاطر الاستثمارية المتوقعة وذلك من خلال تحليل كمي لهذه المخاطر.
4. تحديد حجم السيولة الضرورية اللازمة لمواجهة متطلبات تشغيل النشاط الاستثماري.
5. تشخيص كفاءة النشاط الاستثماري.
6. حسم إطار الربحية لتحديد مجال كل نوع من أنواع العوائد النقدية والمالية والمادية والبشرية والمعلوماتية.
7. الالتزام بكافة التشريعات والسياسات والإجراءات والالتزامات الإدارية والمالية

والبيئية بهدف تحسين الاستثمار من أي مضاعفات سلبية لحالات عدم الالتزام وخاصة بالنسبة للرسوم والضرائب والقروض.

### ت. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

ينبغي على المستثمر الموازنة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع. وعلى المستثمر أن يقتنع كل الاقتناع بأن النشاط الاستثماري محفوف بالمخاطر النظامية السالفة الذكر. ولذلك على المستثمر أن يقوم بحسن اختيار المشروع الذي يستطيع تحمل مخاطرة. وتجدد الإشارة إلى وجود علاقة طردية بين العائد والمخاطرة.

### 3-1-7: إستراتيجية الاستثمار.

إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري تتطلب أسساً يرتكز عليها مستقبل القرار المتخذ. ومن هنا يظهر دور الإستراتيجية المعتمدة في الاستثمار والتي يقصد بها تحديد المجال العام للنشاط المقرر مع بيان التأثيرات المتداخلة لهذا النشاط مع مجاله العام (معروف، 2009: 52).

وعندما يفكر الشخص باستثمار وتوظيف أمواله واتخاذ القرار الاستثماري عليه أن يرسم إستراتيجية معينة لهذه الاستثمارات مراعيًا في ذلك العوامل التالية (صيام، 2003: 21-22):

#### أ. تنوع الاستثمار:

ويقصد بذلك التعامل بأدوات استثمارية متنوعة والاستثمار بمشاريع مختلفة بقصد تجنب الخسائر الضخمة والمخاطر الكبيرة قدر الإمكان.

#### ب. آجال الاستثمار

لا شك أن لأدوات الاستثمار تواريخ استحقاق محددة. لذلك يجب على المستثمر أن يوفق بين الاستحقاقات والتدفقات للمحافظة على درجة سيولة مناسبة.

### ت. حدود الانكشاف

وهي حدود لا يُسمح للمستثمر بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة. فلا يبالغ بالافتراض أو البيع أو الشراء من جهة معينة سواء كانت شركة أم سوقاً أم فرداً.

### ث. درجة التصنيف الائتماني

يقصد بذلك السمعة الائتمانية والمركز المالي للشركات المصدرة للأدوات الاستثمارية المستعملة. فلكل شركة درجة تصنيف ائتماني تتوافق والمركز المالي. لذلك على المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة من حيث العائد ودرجة المخاطرة.

### 3-1-8: النسب المالية

فيما يلي بعض النسب المالية التي ذكرها (باشيخ، 2006: 6-8) في دراسته:

#### 1. القيمة الدفترية للسهم (Book Value (BV)

تعتبر القيمة الدفترية للسهم من أهم المتغيرات التي تؤثر على سعر السهم في سوق الأوراق المالية حيث أنها تعكس المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ويتم احتسابها عن طريق المعادلة التالية:

القيمة الدفترية للسهم = صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم الصادرة.

#### 2. العائد على السهم (Earnings Per Share (EPS)

يعتبر العائد على السهم مقياساً لحسن أداء الشركة وقوة مركزها المالي حيث يمكن عن طريقه تحديد قيمة السهم في السوق. ويتم احتساب العائد على السهم بالمعادلة التالية:

العائد على السهم = صافي الربح / عدد الأسهم الصادرة.

#### 3. الربح الموزع للسهم (Dividends (D)

يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح التي توزعها الشركة على المساهمين من

صافي أرباحها، ويتم احتساب الربح الموزع للسهم بالمعادلة التالية:  
الربح الموزع للسهم = الأرباح الموزعة / عدد الأسهم الصادرة.

#### 4. مكرر الأرباح (Market Price/ Earnings Per Share (PER)

يقيس هذا المؤشر عدد السنوات التي يجب أن يحصل خلالها المستثمر على أرباح حتى يمكن أن يغطي القيمة السوقية للسهم، ويتم احتساب مكرر الأرباح بالمعادلة التالية:

مكرر الأرباح = القيمة السوقية للسهم / العائد على السهم.

#### 5. معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA)

يقيس هذا المؤشر درجة استغلال الموارد المتاحة للشركة، وكذلك يتم الاعتماد عليه في قياس ربحيتها. ويتم احتساب معدل العائد على الأصول بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول.

#### 6. معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity (ROE)

يقيس هذا المؤشر عائد الربح على المبالغ المستثمرة من قبل المستثمرين، وأيضا تقييم أداء الشركة. ويتم احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين بالمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق المساهمين = الأرباح الموزعة / إجمالي حقوق المساهمين.

#### 7. معدل دوران الأصول (Turnover Assets (TA)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الشركة على استغلال كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات وارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن الشركة تستخدم موجوداتها بكفاءة عالية في تحقيق المبيعات. ويتم احتساب معدل دوران الأصول بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول.

#### 8. نسبة التداول (Current Ratio (CR)

توضح مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، ويتم احتساب نسبة التداول بالمعادلة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

9. نسبة السيولة السريعة (QR) Quick Ratio

تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وذلك دون اللجوء إلى بيع المخزون. ويتم احتساب نسبة السيولة السريعة بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة.

10. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (LTA) Liabilities / Total Assets

تعتبر نسبة الديون إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة في سوق الأوراق المالية حيث أنها تعكس المخاطر المالية المرتبطة بتمويل أصول الشركة من أموال الغير. ويتم احتساب نسبة الديون إلى إجمالي الأصول بالمعادلة التالية:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

11. مكرر السعر (MP) / Book Value (BV) Market Price

يقيس هذا المؤشر مدى التغيير في القيمة الرأسمالية للسهم بالزيادة أو النقص. ويتم احتساب مكرر السعر بالمعادلة التالية:

مكرر السعر = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم.

12. مردود الربح الموزع (DY) Dividend Yield

يقيس هذا المؤشر المستوى الفعلي للنقدية التي توزعها الشركة، ويتم احتساب مردود الربح الموزع بالمعادلة التالية:

مردود الربح الموزع = الربح الموزع للسهم / القيمة السوقية للسهم.



## المبحث الثاني البيئة الاستثمارية لبورصة فلسطين

0-2-3: تمهيد.

1-2-3: تطور بورصة فلسطين.

2-2-3: الإطار القانوني لبورصة فلسطين.



### 3-2-0: تمهيد

تم تأسيس شركة سوق فلسطين للأوراق المالية "بورصة فلسطين" في العام (1995) كشركة مساهمة خاصة، وبدأت أولى جلسات التداول في (18) فبراير (1997). وفي مطلع فبراير من العام (2010) كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي سبتمبر (2010) تغير اسم السوق من سوق فلسطين للأوراق المالية إلى "بورصة فلسطين"، وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في للأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن، وفي العام (2009). وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ(33) عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية ([www.pex.ps](http://www.pex.ps)، 2012/01/10).

### 3-2-1: تطور بورصة فلسطين

أصبحت بورصة فلسطين عضواً عاماً في اتحاد الأسواق وهيئات أسواق المال العربية عام (1998). كما تم قبول بورصة فلسطين عضواً في اتحاد الأسواق اليورو آسيوية الواقع في مدينة اسطنبول في تركيا، حيث تعتبر بورصة فلسطين السوق الثالث الذي تنضم إلى اتحاد البورصات اليورو آسيوية بعد سوق مصر والأردن. وفي خطوة جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وقعت بورصة فلسطين في عام (1999) اتفاقية مع البنك البريطاني للشرق الأوسط لتقديم خدمات الحفظ الأمين، ومقاصة الأوراق المالية للمستثمرين الأجانب في فلسطين، كما وقعت بورصة فلسطين للأوراق المالية بتاريخ (2000/6/20) اتفاقية توأمة وتعاون وتبادل الخبرات مع سوق ستوكهولم (جريدة الأيام، 2000/8/20).

### 3-2-1-1: الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

بدأ التداول في شهر فبراير (1997) بجلستين أسبوعياً، وضمت السوق في حينه ست شركات وساطة مالية، وأدرجت حوالي (18) شركة مساهمة عامة برأس مال قدره (81.6) مليون دولار (عبادي، 2007: 8).

بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة حتى تاريخ (2012/07/03) (48) شركة بقيمة سوقية مبلغها (2.835) مليار دولار أمريكي، موزعة على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات، (مجلة سوق المال الفلسطيني، 2012/3: 13).

### 3-2-1-2: جلسات التداول

تم عقد أول جلسة تداول في البورصة في (1997/02/18). وتعتمد بورصة فلسطين منذ انطلاقتها على أنظمة التداول والإيداع والتسوية الإلكترونية، حيث تعتبر البورصة الأولى في المنطقة التي اعتمدت أتمتة جميع عملياتها المتعلقة بالتداول، والإيداع والتسوية. وتعتمد البورصة حالياً نظام "Horizon" المزود من قبل شركة "OMX" كنظام تداول لها، كما تعتمد نظام "SMARTS" كنظام رقابة على التداول.

بدأت البورصة جلسات التداول بجلستين أسبوعياً ثم أصبحت (3) جلسات عام (1999) ثم 4 جلسات عام (2000) وأخيراً (5) جلسات أسبوعياً منذ بداية عام (2002)، حيث يتم التداول في البورصة يومياً من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع، لا يتم التداول في أيام العطل الأسبوعية (الجمعة والسبت) وفي الأعياد الرسمية وفي آخر يوم عمل يقع فيه تداول في نهاية السنة المالية. تلغى جلسة التداول المقررة إذا كانت نسبة الشركات الأعضاء غير القادرة فنياً على التداول (35%) أو أكثر من مجموع الشركات الأعضاء العاملة، ويتم التداول من الساعة

(09:45) حتى الساعة (13:00) من خلال عدة مراحل تشغيلية تمر بها جلسة التداول.

مرحلة ما قبل الافتتاح (10:00-09:45) (Pre-Open).

افتتاح التداول (10:00) (Opening).

مرحلة التداول المستمر (12:00-10:00) (Continuous Trading).

مرحلة ما قبل الإغلاق (13:00-12:00) (Pre-Close).

إغلاق جلسة التداول (13:00) (Closing).

"www.pex.ps،10/01/2012".

### 3-2-1-3: شركات الوساطة

يتمثل دور شركات الوساطة في بناء الثقة بين المستثمرين والسوق المالية. ويقع على عاتق شركات الوساطة الدور الرئيسي في جذب المستثمر المحلي والأجنبي للاستثمار في البورصة.

تحتفظ بورصة فلسطين بحق قبول انتساب الشركات الفلسطينية الراغبة بالقيام بأعمال الوساطة الاستثمارية والنشاطات المتعلقة بالأوراق المالية المستوفية لشروط العضوية كأعضاء في بورصة فلسطين، ومن بين هذه الشروط: أن تكون الشركة مؤسسة ومسجلة في فلسطين.

أن تنحصر غايات وأعمال الشركة بالنشاطات المتعلقة بالأوراق المالية والوساطة الاستثمارية فقط.

أن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون دولار أمريكي، أو ما يعادله (www.oppc.pna.net)

يبلغ عدد شركات الوساطة المالية المعتمدة والمتعاملة مع بورصة فلسطين تسع شركات. والجدول رقم (1) يوضح عدد شركات الوساطة المنتسبة للبورصة.

## جدول رقم (1)

### شركات الوساطة المنتسبة لبورصة فلسطين

الرقم	اسم الشركة	تاريخ الانتساب	المقر الرئيسي
1	المتحدة للأوراق المالية	2004/02/04	رام الله
2	الهدف الأردن فلسطين للأوراق المالية	2011/09/13	نابلس
3	الوطنية للأوراق المالية	1997/03/26	رام الله
4	العالمية للأوراق المالية	1997/11/01	نابلس
5	السهم للاستثمار والأوراق المالية	1999/06/27	رام الله
6	لوتس للاستثمارات المالية	2005/05/05	رام الله
7	شركة الوساطة للأوراق المالية	2007/01/23	غزة
8	شركة النورس للاستثمارات المالية	2007/08/14	بيت لحم
9	شركة العربي جروب للاستثمار	2009/08/19	رام الله

([www.pex.ps](http://www.pex.ps), 2012/12/10)

قامت شركة النورس بتعليق نشاطاتها منذ بداية شهر 2012/08 .

### 3-2-1-4: حجم التداول

ارتفع حجم التداول من (25) مليون دولار عام (1997) و (68) مليون عام (1998) ليصل إلى أكثر من (150 مليون دولار) عام (1999) و (189 مليون) عام (2000) ولكن خلال السنوات الأولى من الانتفاضة بدأت البورصة بالركود ولم تنهض إلا في الربع الأخير من عام (2004) وفي عام (2005) وصل حجم التداول إلى ما يزيد عن (2 مليار) دولار وانخفض إلى (1مليار) عام (2006) ثم إلى (451 مليون) دولار خلال النصف الأول من عام (2007) (عبادي، 2007: 54)، حتى وصل إلى ملياري دولار تقريباً في أغسطس عام (2008)، وانخفض حجم التداول إلى (500 مليون) دولار أمريكي في العام 2009، وانخفض أيضاً في عام (2010) إلى حوالي (450 مليون) دولار أمريكي

(www.pex.ps)، تراجع حجم التداول في العام (2011) عن العام (2010) بنسبة (18.96%) ليصل إلى حوالي (365 مليون) دولار أمريكي، (النشرة الإحصائية الشهرية العدد 57 عام 2011: 17).

### 3-2-1-5: مؤشر القدس

وهو عبارة عن مؤشر عام مرجح لأسعار أسهم عينة مختارة من الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ذات الأسهم نشطة التداول. حيث يعطي المراقب صورة سريعة عن مجمل حركة الأسعار واتجاه السوق في يوم معين. (الحاج ودعاس، 2004: 38)

حققت بورصة فلسطين في أيلول من العام (1997) رقمًا قياسيًّا لقياس مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام لهذه الأسعار عُرف باسم (مؤشر القدس). وقد تم في حينه اختيار عينة مكونة من عشر شركات مدرجة ونشطة موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية المعروفة في البورصة. وقد اعتمدت أسعار إغلاق جلسة تداول (2007/07/07) كنقطة أساس بحيث حددت قيمة الرقم الأساسي (100) نقطة.

في نهاية كل عام يتم إعادة تقييم عينة الشركات الداخلة في احتساب مؤشر القدس بناءً على المحددات التالية: (عدد الأسهم المتداولة، حجم التداول، عدد الصفقات، عدد أيام التداول، القيمة السوقية، معدل دوران السهم). في نهاية عام (2006) تم زيادة عينة مؤشر القدس لتصبح (12) شركة (www.pex.ps). استمر مؤشر لقدس في الارتفاع التدريجي منذ بداية البورصة ليصل إلى (285) نقطة بنهاية أيار من عام (2000) قبل أن ينخفض إلى (207) نقاط بنهاية العام بسبب الحصار الإسرائيلي وبداية الانتفاضة. ثم بدأ يتذبذب بين (160 - 200) خلال الأعوام (2001 - 2004). وقد بدأ في الارتفاع في الربع الأخير من العام (2004) ليصل

إلى (277). ثم قفز عام (2005) ليصل إلى (1128) نقطة بنهاية العام بزيادة قدرها (307%) وذلك لعدة أسباب أهمها: استقرار الوضع الاقتصادي والإصلاح المالي الذي بدأ عام (2004) وتحويل ملكية شركات الخدمة التجارية في مجموعة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني ودخول مستثمرين جدد وصناديق استثمارية جديدة إلى البورصة. وفي عام (2006) بدأ المؤشر بالانخفاض نتيجة لجني الأرباح وخروج بعض المستثمرين وكذلك الحصار الذي فرض على الحكومة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية فانخفض المؤشر بنسبة (46%) ليصل إلى نقطة (605) بنهاية العام (2007). واستمر المؤشر بالانخفاض التدريجي خلال العام (2007) حيث انخفض بنسبة (15.8%) إلى أن وصل إلى (509) نقطة في منتصف عام (2007) (عبادي، 2007: 9)، وبلغ مؤشر القدس حتى تاريخ (2012/01/23) (475) نقطة (www.pex.ps، 2012/01/23). والجدول رقم (2) يوضح عينة للشركات الممثلة لمؤشر القدس حسب (اسم الشركة، رمزها، القطاع الذي تنتمي إليه الشركة).

## جدول رقم (2)

### عينة شركات مؤشر القدس

الرقم	اسم الشركة	رمز الشركة	القطاع الذي تنتمي إليه
1	البنك الإسلامي العربي	AIB	بنوك وخدمات مالية
2	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	بنوك وخدمات مالية
3	بنك فلسطين	BOP	بنوك وخدمات مالية
4	ببر زيت للأدوية	BPC	صناعة
5	سجائر القدس	JCC	صناعة
6	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	تأمين
7	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار
8	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار
9	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار
10	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات
11	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات
12	الفلسطينية للتوزيع والخدمات	WASSEL	خدمات

([www.pex.ps](http://www.pex.ps))

### 3-2-2: الإطار القانوني لبورصة فلسطين

إن مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات هي التي تحكم عمل بورصة فلسطين من حيث (إصدار الأوراق المالية- تداول الأوراق المالية- إجراءات التسوية والمقاصة- تسجيل ونقل الملكية) وهي من أهم العوامل التي تحكم وتنظم عمل الأوراق المالية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني [www.wafainfo.ps](http://www.wafainfo.ps)).

### 3-2-2-1: القوانين المنظمة لعمل بورصة فلسطين

هناك مجموعة من القواعد التي تحكم بورصة فلسطين ومن أهمها: قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة (2004)، قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة (2004)، قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، قانون الشركات رقم (18) لسنة (1929)، قانون مكافحة غسيل الأموال لسنة (2007)، قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة (1998)، وقانون التحكيم رقم (3) لسنة (2000)، كما أن هناك مجموعة من الأنظمة تعتبر جزء من القوانين تنظم عمل بورصة فلسطين أهمها: نظام قواعد السلوك المهني، نظام فض المنازعات، نظام الإدراج، نظام الإفصاح، نظام العضوية، ونظام التداول، بالإضافة إلى مجموعة من التعليمات أهمها، تعليمات الرسوم والعمولات والغرامات، تعليمات ترخيص شركات الأوراق المالية، تعليمات ترخيص صناديق الاستثمار، و تعليمات التداول عبر الانترنت ([www.pex.ps](http://www.pex.ps)، 2010/02/02).

## الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

0-4: تمهيد

1-4: منهجية الدراسة

2-4: مجتمع وعينة الدراسة

3-4: أداة الدراسة

4-4: صدق الاستبانة

5-4: ثبات فقرات الاستبانة

6-4: المعالجات الإحصائية

7-4: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة

8-4: تحليل فرضيات وفقرات الدراسة



#### 4-0: تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تم استخدامها من أجل تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

#### 4-1: منهجية الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية، واعتمد الباحث على مصدرين: المصدر الثانوي والمتمثل في الكتب والمجلات والدوريات والنشرات ذات العلاقة وذلك لجمع البيانات ذات الصلة بالإطار النظري للدراسة. أما بخصوص المصادر الأولية فقد كانت عن طريق تصميم الاستبانات وتوزيعها على عينات من المستثمرين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك لجمع البيانات الرئيسية ذات العلاقة بالدراسة.

#### 4-1-1: طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات

#### 1-البيانات الأولية: Primary Sources

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصص وجمع المعلومات اللازمة لموضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

## 2-البيانات الثانوية: Secondary Sources

تمت مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة والدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية والمجلات العلمية والمقالات والوثائق على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، والتي تتعلق بدراسة أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

### 4-2: مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من المستثمرون في بورصة فلسطين. حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (80) مستثمر، وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة. وتم استرداد (60) استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد استبانة واحدة نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (59) استبانة والجدول التالية تبين خصائص عينة الدراسة كما يلي:

### المجموعة الأولى: معلومات عامة.

#### (1) الجهة:

يبين جدول رقم (3) أن (91.5%) من عينة الدراسة "مستثمر لحسابه الخاص"، و (8.5%) من عينة الدراسة "مستثمر لحساب شركة"، وهذا يعني أن نسبة استثمار الشركات في بورصة فلسطين قليلة نسبياً.

#### جدول رقم (3)

#### توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجهة

الجهة	التكرار	النسبة المئوية
مستثمر لحسابه الخاص	54	91.5
مستثمر لحساب شركة	5	8.5
المجموع	59	100.0

## (2) المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (4) أن (8.5%) من عينة الدراسة يحملون الثانوية العامة فأقل، و (20.3%) من عينة الدراسة يحملون "دبلوم"، و(61.0%) من عينة الدراسة يحملون بكالوريوس"، و(6.8%) من عينة الدراسة يحملون "ماجستير"، و(3.4%) من عينة الدراسة يحملون "دكتوراه"، وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة مؤهلين تأهيلاً أكاديمياً ملائماً يؤهلهم لفهم محتويات الاستبانة والإجابة عليه على أساس علمي.

### جدول رقم (4)

#### توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي فأقل	5	8.5
دبلوم	12	20.3
بكالوريوس	36	61.0
ماجستير	4	6.8
دكتوراه	2	3.4
المجموع	59	100.0

## (3) سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة:

يبين جدول رقم (5) أن (27.1%) من عينة أفراد الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم في بيع وشراء الأسهم في البورصة "أقل من (3) سنوات"، و(20.3%) من عينة أفراد الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم في بيع وشراء الأسهم في البورصة "3- أقل من 5 سنوات"، و(30.5%) من أفراد عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم في بيع وشراء الأسهم في البورصة "5- أقل من 8 سنوات"، و(11.9%) من أفراد عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم في بيع وشراء الأسهم في البورصة "8- أقل من 10 سنوات"، و(10.2%) من أفراد عينة

الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم في بيع وشراء الأسهم في البورصة " (10) سنوات فأكثر"، وهذا يدل على أن العينة شملت عدة مستويات من سنوات الخبرة، مما يؤدي إلى استخلاص نتائج موضوعية.

#### جدول رقم (5)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة
27.1	16	أقل من 3 سنوات
20.3	12	3- أقل من 5 سنوات
30.5	18	5-أقل من 8 سنوات
11.9	7	8-أقل من 10 سنوات
10.2	6	10 سنوات فأكثر
<b>100.0</b>	<b>59</b>	<b>المجموع</b>

#### 4. فئة المستثمر (من حيث قيمة الأسهم المملوكة بالدولار):

يبين جدول رقم (6) أن (76.3%) من عينة الدراسة هم ممن يمتلكون أسهم بقيمة أقل من \$100,000، و (13.6%) يمتلكون أسهم بقيمة تتراوح من "\$100,000 حتى أقل من \$200,000"، و (3.4%) يمتلكون أسهم بقيمة تتراوح من "\$200,000 حتى أقل من \$300,000"، و (3.4%) يمتلكون أسهم بقيمة تتراوح من "\$300,000 حتى أقل من \$400,000"، و (3.4%) من عينة الدراسة يمتلكون أسهم بقيمة أكثر من \$400,000، وهذا يدل على أن العينة كانت تحتوي على معظم فئات المستثمرين من حيث قيمة الأسهم المملوكة لديهم.

## جدول رقم (6)

### توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير فئة المستثمر

النسبة المئوية	التكرار	فئة المستثمر
76.3	45	أقل من \$100,000
13.6	8	\$100,000 - أقل من \$200,000
3.4	2	\$200,000 - أقل من \$300,000
3.4	2	\$300,000 - أقل من \$400,000
3.4	2	أكثر من \$400,000
<b>100.0</b>	<b>59</b>	<b>المجموع</b>

#### 4-3: أداة الدراسة

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين كما يلي:

**الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 4 فقرات.

**الجزء الثاني:** يناقش أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهي كما يلي:

**المحور الأول:** حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة ويتكون من (6) فقرات.

**المحور الثاني:** مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية ويتكون من (9) فقرات.

**المحور الثالث:** توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين ويتكون من (5) فقرات.

**المحور الرابع:** نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة

ويتكون من (8) فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من (5) إجابات كما هو موضح بجدول رقم (7).

### جدول رقم (7)

#### مقياس الإجابات

درجة الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

#### 4-4: صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات وآخرون، 2001: 179). وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

#### 4-4-1: صدق فقرات الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين.

#### 1- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية وغيرها من الجامعات المحلية متخصصين في المحاسبة و الإدارة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (3) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات

الدراسة الأساسية. هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المنكرة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى، وإضافة جملة "القوائم المالية المدققة" إلى العنوان ليصبح "أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي و القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين".

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها وتعديل العنوان ليتناسق مع محتوى الدراسة والاستبانة المعدة لذلك.

## 2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغة حجمها (25) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة

جدول رقم (8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.396)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

## جدول رقم (8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.020	0.464	يعتبر التقرير المطول الذي يتم الشرح فيه بطريقة مفصلة أكثر أهمية وإفادة بالنسبة للمستثمر في بورصة فلسطين عن التقرير القصير المتعارف عليه.	1
0.000	0.658	من وجهة نظرك كمستثمر في بورصة فلسطين، تعتبر التقارير الربع سنوية أو النصف سنوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لك.	2
0.031	0.433	لا بد وأن تتضمن القوائم المالية المدققة معلومات تفصيلية عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.	3
0.001	0.607	لا بد وأن تتضمن التقارير المالية المدققة معلومات تفصيلية عن درجة المخاطرة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.	4
0.003	0.571	في حال توفر معلومات عن السيولة، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على ترشيد القرار الاستثماري.	5
0.003	0.562	تساعدك المعلومات المذكورة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي بشأن صفقات غير منجزة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على ترشيد قرارك الاستثماري.	6

قيمة (r) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "23" تساوي (0.396)

## الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية

المدققة مع معايير التدقيق الدولية

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.396)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

### جدول رقم (9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية.

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.616	في حال اشمال تقرير المدقق على إجراءات التدقيق التي تم إتباعها، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار.	1
0.013	0.488	التوصيات التي يوصي بها المستشارون الماليون حول البيانات المالية للشركة تؤثر على قرار المستثمر.	2
0.008	0.517	إن احتواء تقرير مدقق الحسابات الخارجي على معلومات عن التدفقات النقدية للشركة تساعد المستثمر في ترشيد قراره الاستثماري.	3
0.005	0.540	يتأثر قرارك الاستثماري بوجود معلومات يحتويها تقرير المدقق تفيد بوجود أو عدم وجود تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم إتباعها هذه السنة عن السنوات السابقة.	4
0.000	0.693	عندما يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح بسبب عدم توافر إيضاحات وبيانات كافية، ذلك يؤثر على قرارك الاستثماري.	5

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
6	تزداد ثقتك بتقرير المدقق الذي يتم التوسع فيه ليشمل مواضيع أخرى غير مالية أو أية أحداث مستقبلية.	0.649	0.000
7	إذا حصلت على معلومات عن شخصية مدقق الحسابات تفيد بأنه لم يستكمل متطلبات التدريب المطلوبة لمزاولة عمله كمدقق، ذلك من شأنه أن يفقدك الثقة بالتقرير الذي يصدره.	0.593	0.002
8	عندما يذكر مدقق الحسابات الخارجي في تقريره عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في الشركة، ذلك من شأنه إعطاءك الثقة في تقرير المدقق.	0.565	0.003
9	عند معرفتك أن الشركة ملتزمة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات والتي تعني (القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وتكون غير إلزامية قانوناً)، تزيد تلك المعرفة في ترشيد قرارك الاستثماري.	0.640	0.001

قيمة (r) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "23" تساوي (0.396)

**الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:** توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بوصة فلسطين. جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.396). وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

## جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	وجود الأشكال والبيانات الإحصائية في تقرير مدقق الحسابات الخارجي وتقرير القوائم المالية المدققة يفيدك كمستثمر في بورصة فلسطين في ترشيد قرارك الاستثماري.	0.453	0.026
2	عند توافر خاصية الإفصاح الكافي والعادل في كل جوانب تقرير مدقق الحسابات الخارجي يكون ذلك مفيداً لك كمستثمر في ترشيد قرارك الاستثماري.	0.406	0.044
3	التقرير الذي يتم صياغته بطريقة يفهمها جميع فئات المستثمرين أفضل من التقرير الذي يتم صياغته بطريقة قد يفهمها فقط المتخصصون وذو الخبرة في هذا المجال.	0.456	0.025
4	اشتمال تقرير مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات ذات الأهمية النسبية الكبيرة، يساعدك ذلك في ترشيد قرارك الاستثماري.	0.624	0.001
5	التقرير الذي تم صياغته بحيث تكون جملة متسلسلة ومترابطة تعطي لقارئه دفعه لإكمال قراءة التقرير حتى نهايته دون تشتيت لذهنه.	0.442	0.027

قيمة (r) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "23" تساوي (0.396)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r)

المحسوبة اكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.396). وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

### جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعتبر التقارير العامة الإلزامية التي يتم نشرها في الصحف أكثر أهمية بالنسبة لك كمستثمر في بورصة فلسطين.	0.651	0.000
2	يحتاج المستثمر إلى معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية الموجودة في تقرير المدقق بحيث تساعده تلك المعلومات في ترشيد قراره الاستثماري.	0.453	0.023
3	تهتم كونك مستثمراً في بورصة فلسطين بالجزئية التي تتناول موضوع الصفقات المستقبلية في تقرير مدقق الحسابات.	0.726	0.000
4	يفضل المستثمر وجود معلومات تفصيلية عن البيئة الخارجية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0.661	0.000
5	من المفيد لك كمستثمر في إحدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أن تحصل على معلومات من تقرير مدقق الحسابات بشأن القدرة الربحية للشركة.	0.427	0.033
6	وجود معلومات عن (القيمة الدفترية للسهم، العائد على السهم، مكرر الأرباح، العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران الأصول، مكرر السعر، مردود الريح الموزع) في التقارير المالية المدققة من شأنها أن تؤثر إيجاباً على قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين.	0.618	0.001

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.641	الإشارة إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، من شأنه مساعدتك على ترشيد قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين.	7
0.000	0.798	الإشارة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن نسبة المخاطر المالية المرتبطة بتمويل أصول الشركة من أموال الغير، تساعدك في ترشيد قرارك الاستثماري.	8

قيمة (r) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "23" تساوي (0.396)

#### 4-4-2: صدق الاتساق البنائي لمحاو الدراسة

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r) المحسوبة اكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.396).

## جدول رقم (12)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	المحور
0.000	0.648	حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة
0.001	0.632	مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية
0.000	0.656	ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين
0.000	0.751	نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "23" تساوي (0.396)

### 4-5: ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430). وقد تم اتباع خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

### 4-5-1: طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات =  $\frac{r^2}{r+1}$  حيث  $r$  معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (13) أن هناك

معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبانة مما أن نستخدم الاستبانة بكل طمأنينة.

**جدول رقم (13)**  
**معامل الثبات ( طريقة التجزئة النصفية )**

التجزئة النصفية				عنوان المحور
القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	عدد الفقرات	
0.000	0.8860	0.7954	6	حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة
0.000	0.8552	0.7470	9	مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية
0.000	0.8613	0.7564	5	ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين
0.000	0.8085	0.6785	8	نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.
<b>0.000</b>	<b>0.8785</b>	<b>0.7832</b>	<b>28</b>	<b>جميع المحاور</b>

قيمة (r) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "23" تساوي (0.396)

**4-5-2: طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات. وقد يبين جدول رقم (14) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يجعلنا أن نستخدم الاستبانة بكل طمأنينة.

## جدول رقم (14)

### معامل الثبات ( طريقة الفا كرونباخ )

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	عنوان المحور
0.8927	6	حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة
0.8765	9	مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية
0.8991	5	توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بوسة فلسطين
0.8431	8	نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.
0.8975	28	جميع الفقرات

#### 4-6: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1) موافق بدرجة منخفضة، (2) موافق بدرجة منخفضة، (3) موافق بدرجة متوسطة، (4) موافق بدرجة عالية، (5) موافق بدرجة عالية جداً). ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي ( الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (  $4=1-5$  )، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (  $0.8=5/4$  )، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (15) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (15)  
أوزان مقياس ليكرت

الفترة	1.80-1	2.60 -1.80	3.40 -2.60	4.20 -3.40	5.0 -4.20
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً
الوزن	1	2	3	4	5

2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

3. المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996: 89).

4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها)

5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات

7. معادلة سبيرمان براون للثبات

8. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا

لا (1- Sample K-S)

9. اختبار t لمتوسط عينة واحدة (One sample T test) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي (3).

10. اختبار (t) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

11. تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

12. اختبار شففيه للفرق المتعددة بين المتوسطات.

#### 4-7: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة

#### اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (16) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من (0.05) ( $sig. > 0.05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات العلمية.

#### جدول رقم (16)

#### اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

القيمة الاحتمالية	قيمة Z	عدد الفقرات	عنوان المحور
0.728	0.690	6	حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة
0.640	0.743	9	مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية
0.469	0.847	5	توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بوصة فلسطين
0.873	0.594	8	نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة.
0.999	0.374	28	جميع الفقرات

#### 4-8: تحليل فرضيات وفقرات الدراسة

تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة. وتكون الفقرة ايجابية عندما يوافق أفراد العينة على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.0) أو مستوى الدلالة أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من (60 %)، بينما تكون الفقرة سلبية عندما لا يوافق أفراد العينة على محتواها إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (-2.0) ومستوى الدلالة أقل من (0.05) والوزن النسبي أقل من (60%). وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من (0.05).

**الفرضية الأولى:** يعتمد المستثمرون في بورصة فلسطين بشكل أساس عند اتخاذ قرارهم الاستثماري على حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة عند مستوى دلالة (0.05).

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة) وهي مرتبة من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (80.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "لا بد أن تتضمن القوائم المالية المدققة معلومات تفصيلية عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة".

2. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (76.95%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "من وجهة نظر المستثمر في بورصة فلسطين. تعتبر التقارير الربع سنوية أو النصف سنوية ذات أهمية

كبيرة بالنسبة لك"، وتوافقت هذه الفقرة مع دراسة (مرعي، 2006)، حيث ذكر ضمن نتائج دراسته أن للمعلومات المحاسبية دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي. إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة، توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات ليتم اتخاذ القرار في الوقت المناسب. فهي إما نصف أو ربع سنوية أو شهرية. ومن ثم فهي تكون أكثر ملاءمة من الانتظار إلى نهاية العام والحصول على المعلومات السنوية. كما وافقت هذه النتيجة أيضاً دراسة (باشيخ، 2006)، حيث ذكر من ضمن نتائج دراسته أن هناك تأثير للمعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير الربع سنوية والسنوية على قرارات صغار المستثمرين في سوق الأسهم السعودية عند اتخاذ قرار البيع أو الشراء في الأسهم.

3. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (74.58%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه " لا بد أن تتضمن التقارير المالية المدققة معلومات تفصيلية عن درجة المخاطرة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة "، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة (أبو غلوة، 2008) حيث أوضح في نتائج رسالته أن الاعتماد على معلومات التقرير يسهم في تخفيض درجة المخاطرة المصاحبة للقرارات الاستثمارية.

4. في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (72.88%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه في حال توفر معلومات عن السيولة فإن ذلك يؤثر إيجاباً على ترشيد القرار الاستثماري."

5. في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (72.20%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المعلومات المذكورة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي بشأن صفقات غير منجزة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تساعدك على ترشيد قرارك الاستثماري."

6. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (70.17%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن " التقرير المطول الذي يتم الشرح فيه بطريقة مفصلة يعتبر أكثر أهمية وفائدة بالنسبة للمستثمر في بورصة فلسطين من التقرير القصير المتعارف عليه".

وبصفة عامة يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة) تساوي (3.72)، والوزن النسبي يساوي (74.46%) وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%) وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (8.178) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.0) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور الأول تساوي (0.0679) مما يدل على أن المستثمرين يعتمدون في بورصة فلسطين بشكل أساس عند اتخاذ قرارهم الاستثماري على حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة عند مستوى دلالة (0.05)، بمعنى أنه تم قبول الفرضية الفرعية الأولى، وقد اتفقت هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (خليل، 2005)، حيث ذكر أن المعلومات المنشورة في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالية يؤثر بشكل واضح على قرارات المستثمرين، ولكنها لم تتوافق مع دراسة (Tahinakis, et. al., 2010) حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات يعتبر محدوداً ولا يشكل جزءاً من عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وقد يكون ذلك بسبب عدم فهم المستثمر لمحتويات هذا التقرير.

## جدول رقم (17)

تحليل فقرات المحور الأول (حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1	يعتبر التقرير المطول الذي يقدم شرحاً مسهباً أكثر أهمية وإفادة بالنسبة للمستثمر في بورصة فلسطين من التقرير القصير المتعارف عليه.	3.51	0.972	70.17	4.020	0.000	السادسة
2	من وجهة نظرك كمستثمر في بورصة فلسطين، تعتبر التقارير الربع سنوية أو النصف سنوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لك.	3.85	0.847	76.95	7.684	0.000	الثانية
3	لا بد أن تتضمن القوائم المالية المدققة معلومات تفصيلية عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في القطاع التي تنتمي إليه الشركة.	4.00	0.851	80.00	9.026	0.000	الأولى
4	لا بد أن تتضمن التقارير المالية المدققة معلومات تفصيلية عن درجة المخاطرة في القطاع التي تنتمي إليه الشركة.	3.73	0.997	74.58	5.615	0.000	الثالثة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
5	في حال توفر معلومات عن السيولة، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على ترشيد القرار الاستثماري.	3.64	1.013	72.88	4.883	0.000	الرابعة
6	تساعدك المعلومات المذكورة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي بشأن صفقات غير منجزة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على ترشيد قرارك الاستثماري.	3.61	0.965	72.20	4.856	0.000	الخامسة
	<b>جميع الفقرات</b>	<b>3.72</b>	<b>0.679</b>	<b>74.46</b>	<b>8.178</b>	<b>0.000</b>	

قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (58) تساوي (2.0)

**الفرضية الثانية:** يهتم المستثمرون في بورصة فلسطين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري بمدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة (0.05).

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج المبينة في جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية) وهي مرتبة من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (74.24%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عندما يذكر مدقق الحسابات الخارجي في تقريره مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في

- الشركة، فإن ذلك من شأنه إعطاءك الثقة في تقرير المدقق".
2. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (73.90%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن احتواء تقرير مدقق الحسابات الخارجي على معلومات عن التدفقات النقدية للشركة يساعد المستثمر في ترشيد قراره الاستثماري".
3. في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي (72.88%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه " عند معرفتك أن الشركة ملتزمة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات والتي تعني: (القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وتكون غير إلزامية قانوناً)، فإن ذلك يزيد تلك المعرفة في ترشيد قرارك الاستثماري".
4. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (71.19%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "التوصيات التي يوصي بها المستشارون الماليون حول البيانات المالية للشركة تؤثر على قرار المستثمر".
5. في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (69.49%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عندما يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح بسبب عدم توافر إيضاحات وبيانات كافية، فإن ذلك يؤثر على قرارك الاستثماري".
6. في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (69.49%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عندما تحصل على معلومات عن شخصية مدقق الحسابات تفيد بأنه لم يستكمل متطلبات التدريب المطلوبة لمزاولة عمله كمدقق، فإن ذلك من شأنه أن يفقدك الثقة بالتقرير الصادر منه".
7. في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (68.81%) والقيمة الاحتمالية تساوي

(0.004) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "تزداد ثقتك بتقرير المدقق الذي يتم التوسع فيه ليشمل مواضيع أخرى غير مالية أو أية أحداث مستقبلية".  
8. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (68.47%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "في حال اشتغال تقرير المدقق على إجراءات التدقيق التي تم إتباعها، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار".

9. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (63.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.181) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن "قرارك الاستثماري يتأثر بدرجة متوسطة بوجود معلومات يحتويها تقرير المدقق تفيد بوجود أو عدم وجود تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم إتباعها هذه السنة عن السنوات السابقة".

وبصفة عامة، يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية) تساوي (3.57)، و الوزن النسبي يساوي (71.37%) وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%) وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (5.311) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.0) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور الثاني تساوي (0.0822)، مما يدل على أن المستثمرين يهتمون في بورصة فلسطين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري بمدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة (0.05)، أي أنه تم قبول الفرضية الفرعية الثانية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Daske, and Gebhardt: 2006)، حيث بينت هذه الدراسة أن جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند اتباع معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) للدول الأوروبية الثلاثة (النمسا، ألمانيا، السويد).

## جدول رقم (18)

تحليل فقرات المحور الثاني (مدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1	في حال اشتمال تقرير المدقق على إجراءات التدقيق التي تم إتباعها، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار.	3.42	0.951	68.47	3.424	0.001	الثامنة
2	التوصيات التي يوصي بها المستشارون الماليون حول البيانات المالية للشركة تؤثر على قرار المستثمر.	3.56	0.970	71.19	4.430	0.000	الرابعة
3	إن احتواء تقرير مدقق الحسابات الخارجي على معلومات عن التدفقات النقدية للشركة، يساعد المستثمر في ترشيده قراره الاستثماري.	3.69	0.969	73.90	5.506	0.000	الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
4	يتأثر قرارك الاستثماري بوجود معلومات يحتويها تقرير المدقق تفيد بوجود أو عدم وجود تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم إتباعها هذه السنة عن السنوات السابقة.	3.19	1.058	63.73	1.353	0.181	التاسعة
5	عندما يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح بسبب عدم توافر إيضاحات وبيانات كافية، فإن ذلك يؤثر على قرارك الاستثماري.	3.47	0.878	69.49	4.152	0.000	الخامسة
6	تزداد ثقتك بتقرير المدقق الذي يتم التوسع فيه ليشمل مواضيع أخرى غير مالية أو أية أحداث مستقبلية.	3.44	1.118	6.881	3.027	0.004	السابعة

الترتبة	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	م
السادسة	0.001	3.686	69.49	0.989	3.47	إذا حصلت على معلومات عن شخصية مدقق الحسابات تفيد بأنه لم يستكمل متطلبات التدريب المطلوبة لمزاولة عمله كمدقق، فذلك من شأنه أن يفقدك الثقة بالتقرير الصادر منه.	7
الأولى	0.000	6.576	74.24	0.832	3.71	عندما يذكر مدقق الحسابات الخارجي في تقريره مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في الشركة، فذلك من شأنه إعطاءك الثقة في تقرير المدقق.	8

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتبة
9	عند معرفتك أن الشركة ملتزمة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات والتي تعني (القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وتكون غير إلزامية قانوناً)، فإن ذلك يزيد تلك المعرفة في ترشيد قرارك الاستثماري.	3.64	1.030	72.88	4.803	0.000	الثالثة
	جميع الفقرات	3.57	0.822	71.37	5.311	0.000	

قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (58) تساوي (2.0)

**الفرضية الثالثة: توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي يؤثر إيجاباً على ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05)**

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج بينها الجدول رقم (19) والذي يبين أيضاً آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين) وهي مرتبة من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (78.98%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "اشتمال تقرير مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات ذات الأهمية النسبية الكبيرة، يساعدك في ترشيد قرارك الاستثماري".

2. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (77.97%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "التقرير الذي تتم صياغته بطريقة يفهمها جميع فئات المستثمرين أفضل من التقرير الذي تتم صياغته بطريقة قد يفهمها فقط المتخصصون وذوو الخبرة في هذا المجال".

3. في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (71.86%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "التقرير الذي تتم صياغته بحيث تكون جملة متسلسلة ومترابطة تشجع القارئ على قراءته حتى النهاية دون تشتيت لذهنه".

4. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (71.19%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "وجود الأشكال والبيانات الإحصائية في تقرير مدقق الحسابات الخارجي وتقرير القوائم المالية المدققة يفيدك كمستثمر في بورصة فلسطين في ترشيد قرارك الاستثماري".

5. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (70.51%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "عند توافر خاصية الإفصاح الكافي والعادل في كل جوانب تقرير مدقق الحسابات الخارجي فإن ذلك يفيدك كمستثمر في ترشيد قرارك الاستثماري".

وبصفة عامة يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين) تساوي (3.71)، والوزن النسبي يساوي

(74.10%) وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%) وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (8.060) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.0) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور الثالث يساوي (0.672) مما يدل على أن توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي يؤثر إيجاباً على ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وذكر (غريب، 2007) في رسالته حيث كتب في نتائج رسالته: "هناك اتفاق بين مستخدمي القوائم المالية على ضرورة توفر بعض الخصائص في تقرير مدقق الحسابات ومنها: (الموضوعية وعدم التحيز، السهولة في الفهم والإيضاح، تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه، المرونة)".

## جدول رقم (19)

تحليل فقرات المحور الثالث (توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات يؤثر إيجاباً على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1	وجود الأشكال والبيانات الإحصائية في تقرير مدقق الحسابات الخارجي وتقرير القوائم المالية المدققة يفيدك كمستثمر في بورصة فلسطين في ترشيد قرارك الاستثماري.	3.56	0.896	71.19	4.796	0.000	الرابعة
2	عند توافر خاصية الإفصاح الكافي والعاقل في كل جوانب تقرير مدقق الحسابات الخارجي يكون ذلك مفيداً لك كمستثمر في ترشيد قرارك الاستثماري.	3.53	1.006	70.15	4.011	0.000	الخامسة
3	التقرير الذي يتم صياغته بطريقة يفهمها جميع فئات المستثمرين أفضل من التقرير الذي يتم صياغته بطريقة قد يفهمها فقط المتخصصون وذوو الخبرة في هذا المجال.	3.90	1.078	77.97	6.401	0.000	الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
4	اشتمال تقرير مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات ذات الأهمية النسبية الكبيرة. يساعدك على ترشيد قرارك الاستثماري.	3.95	0.879	78.98	8.291	0.000	الأولى
5	التقرير الذي تتم صياغته بحيث تكون جملة متسلسلة ومتراصة تحت الفارئ على إكمال قراءته حتى النهاية دون تشتيت لذهنه.	3.59	0.833	71.86	5.471	0.000	الثالثة
	<b>جميع الفقرات</b>	<b>3.71</b>	<b>0.672</b>	<b>74.10</b>	<b>8.060</b>	<b>0.000</b>	

قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (58) تساوي (2.0)

**الفرضية الرابعة:** يعتمد المستثمرون في بورصة فلسطين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري على نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة عند مستوى دلالة (0.05).

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة) وهي مرتبة من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (76.95%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على "وجود معلومات عن القيمة

الدفترية للسهم، العائد على السهم، مكرر الأرباح، العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران الأصول، مكرر السعر، مردود الربح (الموزع) في التقارير المالية المدققة من شأنها أن تؤثر على قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين بالإيجاب"، حيث توافقت هذه النتيجة مع دراسة (باشيخ، 2006)، حيث ذكر ضمن نتائج دراسته ضرورة احتواء التقارير على النسب التالية: (العائد على السهم، ومكرر الأرباح، ومكرر السعر، والربح الموزع للسهم، ومردود الربح الموزع، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، والقيمة الدفترية للسهم).

2. في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (76.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "الإشارة إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير في تقرير مدقق الحسابات الخارجي من شأنه مساعدتك على ترشيد قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين".

3. في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (74.92%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "الإشارة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي إلى نسبة المخاطر المالية المرتبطة بتمويل أصول الشركة من أموال الغير، تساعدك في ترشيد قرارك الاستثماري".

4. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (74.14%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المستثمر يحتاج إلى معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية الموجودة في تقرير المدقق بحيث تساعده تلك المعلومات في ترشيد قراره الاستثماري".

5. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (72.54%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المستثمر يفضل وجود معلومات تفصيلية عن البيئة الخارجية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة

عند اتخاذ القرار الاستثماري".

6. في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (72.54%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "من المفيد لك كمستثمر في إحدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أن تحصل على معلومات من تقرير مدقق الحسابات بشأن القدرة الربحية للشركة".

7. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (69.15%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "التقارير العامة الإلزامية التي يتم نشرها في الصحف تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لك كمستثمر في بورصة فلسطين".

8. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (68.47%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.004) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "كونك مستثمراً في بورصة فلسطين تهتم بالجزئية التي تتناول موضوع الصفقات المستقبلية في تقرير مدقق الحسابات".

وبصفة عامة يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة) يساوي (3.66)، والوزن النسبي يساوي (73.12%) وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%) وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (6.457) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.0) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور الرابع يساوي (0.779) مما يدل على أن المستثمرين يعتمدون في بورصة فلسطين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

## جدول رقم (20)

تحليل فقرات المحور الرابع: (نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1	تعتبر التقارير العامة الإلزامية التي يتم نشرها في الصحف أكثر أهمية بالنسبة لك كمستثمر في بورصة فلسطين.	3.46	0.988	69.15	3.557	0.001	السابعة
2	يحتاج المستثمر إلى معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية الموجودة في تقرير المدقق بحيث تساعده تلك المعلومات على ترشيد قراره الاستثماري	3.71	0.859	74.14	6.270	0.000	الرابعة
3	تهتم كونك مستثمراً في بورصة فلسطين بالجزئية التي تتناول موضوع الصفقات المستقبلية في تقرير مدقق الحسابات.	3.42	1.070	68.47	3.042	0.004	الثامنة
4	يفضل المستثمر وجود معلومات تفصيلية عن البيئة الخارجية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة عند اتخاذه للقرار الاستثماري.	3.63	1.015	72.54	4.744	0.000	الخامسة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
5	من المفيد لك كمستثمر في إحدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أن تحصل على معلومات من تقرير مدقق الحسابات بشأن القدرة الربحية للشركة.	3.63	0.981	72.54	4.911	0.000	السادسة
6	وجود معلومات عن (القيمة الدفترية للسهم، العائد على السهم، مكرر الأرباح، العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران الأصول، مكرر السعر، مردود الريح الموزع) في التقارير المالية المدققة من شأنها أن تؤثر على قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين بالإيجاب.	3.85	0.997	76.95	6.530	0.000	الأولى
7	الإشارة إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، من شأنه مساعدتك على ترشيد قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين.	3.81	0.880	76.27	7.099	0.000	الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الرتبة
8	الإشارة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي إلى نسبة المخاطر المالية المرتبطة بتمويل أصول الشركة من أموال الغير، تساعدك في ترشيد قرارك الاستثماري.	3.75	1.044	74.92	5.488	0.000	الثالثة
	جميع الفقرات	3.66	0.779	73.12	6.467	0.000	

قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (58) تساوي (2.0)

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (الجهة-المؤهل العلمي-سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة- فئة المستثمر من حيث قيمة الأسهم المملوكة بالدولار).

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1-2 هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى الجهة لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) لاختبار الفروق بين إجابات الباحثين حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات

المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى الجهة والنتائج المبينة في جدول رقم (21). ويتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.347) وهي أكبر من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (0.374) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.0) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في آراء أفراد العينة حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى الجهة، وذلك يعود سببه إلى أن جميع أفراد العينة سواء ممن كانوا من المستثمرين لحسابهم الخاص أو مستثمرين لحساب شركة يتأثرون بالمحتوى الإعلامي للتقرير.

### جدول رقم (21)

نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى الجهة

البيان	الجهة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين	مستثمر لحسابه الخاص	54	3.629	0.593	-0.896	0.374
	مستثمر لحساب شركة	5	3.886	0.829		

قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) و درجة حرية (57) تساوي (2.0)

2-2 هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ). والنتائج مبينة في جدول رقم (22). ويتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.722) وهي اكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ )، وذلك يعود سببه إلى أن معظم المستثمرين بغض النظر عن مؤهلهم العلمي لديهم ثقافة في مجال البورصة ويتأثرون بنفس الدرجة بالمحتوى الإعلامي لتقرير المدقق.

## جدول رقم (22)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين	بين المجموعات	0.803	4	0.201	0.519	0.722
	داخل المجموعات	20.899	54	0.387		
	المجموع	21.702	58			

2-3 هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ). والنتائج مبينة في جدول رقم (23). ويتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.025) وهي اقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة

في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ). ويبين اختبار شفيه جدول رقم (24) أن الفروق بين فئتي " أقل من فئة (3) سنوات"، وفئة " (10) سنوات فأكثر "والفروق لصالح الفئة " (10) سنوات فأكثر"، وذلك يعود سببه إلى أن الخبرة في أي مجال من مجالات الحياة تلعب دوراً بارزاً في عملية ترشيد القرار المتخذ من قبل صاحب الخبرة الأكثر.

### جدول رقم (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة.

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين	بين المجموعات	3.990	4	0.998	3.041	0.025
	داخل المجموعات	17.711	54	0.328		
	المجموع	21.702	58			

## جدول رقم (24)

اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير سنوات الخبرة في

بيع وشراء الأسهم في البورصة

الفروق بين المتوسطات	أقل من 3 سنوات	3- أقل من 5 سنوات	5- أقل من 8 سنوات	8- أقل من 10 سنوات	10 سنوات فأكثر
أقل من 3 سنوات		0.188-	0.195-	0.491-	0.894-*
3- أقل من 5 سنوات	0.188		0.007-	0.302-	0.705-
5- أقل من 8 سنوات	0.195	0.007		0.296-	0.698-
8- أقل من 10 سنوات	0.491	0.302	0.296		0.403-
10 سنوات فأكثر	0.894*	0.705	0.698	0.403	

2-4 هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى فئة المستثمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى فئة المستثمر عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ). والنتائج مبينة في جدول رقم (25). ويتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.549) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر المحتوى الإعلامي

لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى فئة المستثمر عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ )، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة (الجوسي، وغرابية، 1990) حيث ذكرت هذه الدراسة تجانس احتياجات فئة المستثمرين في الأردن من المعلومات. أي أنه لا يوجد فرق في تقييم معظم المعلومات بين مجموعات المشاركين لأن كل مستثمر في أي فئة هو حريص على نجاح استثماره.

### جدول رقم (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين تعزى إلى فئة المستثمر.

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين	بين المجموعات	1.173	4	0.293	0.771	0.549
	داخل المجموعات	20.529	54	0.380		
	المجموع	21.702	58			

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

1-5: النتائج

2-5: التوصيات

3-5: الدراسات المستقبلية المقترحة



## 5-1: النتائج

من خلال تحليل ومناقشة الجوانب والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج

التالية:

أولاً: فيما يتعلق بمدى اعتماد المستثمرين في بورصة فلسطين بشكل أساس عند اتخاذ القرار الاستثماري على حجم المعلومات المالية التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة، فيمكن تلخيص النتائج في النقاط التالية:

1. يعتمد المستثمرين في بورصة فلسطين على تقرير مدقق الحسابات والتقارير المالية المدققة التي تحتوي على حجم أكبر من المعلومات مع وجود اختلاف نسبي بدرجة الاعتماد، حيث إن بعض المستثمرون لا يفضلون التقرير المطول الذي يحتوي على صفقات غير منجزة.

2. يهتم المستثمرون في بورصة فلسطين بالمعلومات التي تشير إلى معدلات الأرباح وعوائد الأسهم التي تخص الشركة، وعن درجة المخاطرة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

ثانياً: فيما يتعلق بمدى اهتمام المستثمرين في بورصة فلسطين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري بمدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية المدققة مع معايير التدقيق الدولية. فإنه يمكن التأكيد على وجود اهتمام من قبل المستثمرون في بورصة فلسطين بموضوع توافق تقرير المدقق الخارجي مع معايير التدقيق الدولية، فوجود نظام رقابة داخلي يتميز بالكفاءة بالإضافة إلى التزام الشركات بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات، واحتواء تقرير المدقق على توصيات من المستشارين الماليين، ووجود ملاحظات عن مدى كفاية ومناسبة الإفصاح فإن جميع ما سبق يعتبر ذا أهمية للمستثمر في بورصة فلسطين.

وفيما يتعلق بالمعلومات التي تفيد بوجود أو عدم وجود تغيرات في السياسات المحاسبية فإن المستثمرين يتأثرون إلى حد ما بمثل هذه المعلومات.

ثالثاً: فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي على ترشيد القرار الاستثماري للمستثمرين في

بورصة فلسطين بسبب توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي فإن القرار الاستثماري للمستثمرين في بورصة فلسطين يتأثر إيجاباً بتوافر خصائص التقرير الجيد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بحيث يفضل المستثمرون توفر معلومات ذات أهمية نسبية كبيرة. ويمكن التعبير عن هذه المعلومات بأسلوب يفهمه جميع من يقرأ التقرير وليس فقط المتخصصون، كما ويفضل المستثمرون وجود بعض الأشكال والبيانات الإحصائية بدلاً من أن يكون التقرير مجرد من هذه الأشكال والبيانات الإحصائية.

رابعاً: فيما يتعلق باعتماد المستثمرين في بورصة فلسطين على نوعية المعلومات التي تتضمنها تقارير القوائم المالية المدققة نلاحظ أن المستثمرين يهتمون بوجود معلومات مثل (القيمة الدفترية للسهم، العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران الأصول، مكرر السعر، مردود الربح الموزع).

- الإشارة إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير والإشارة أيضاً إلى نسبة المخاطرة المالية المرتبطة بتمويل أصول الشركة من أموال الغير حيث يهتم المستثمرون بمثل هذه البيانات والتي من شأنها تعزيز وترشيد قرارهم الاستثماري.
- يفضل المستثمرون في بورصة فلسطين أن يحتوي تقرير المدقق على معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية مثل البيئة الخارجية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه.
- يفضل المستثمرون التقارير الإلزامية بدرجة أكبر من التقارير الغير إلزامية التي تقوم الشركات بإصدارها من تلقاء نفسها.

## 5-2: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجراءات الدراسة الميدانية، وبناءً على رغبات المستثمرين في بورصة فلسطين الذين قاموا بتعبئة الاستبانة فإنه تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

1. التركيز على الجزئية المتعلقة بالمعلومات التي تبين معدلات الأرباح وعوائد الأسهم ودرجة المخاطرة، بحيث يتم إظهارها في التقرير بجزئية خاصة بها.
2. توضيح الجزئية التي تفيد بأن المدقق قد قام بإعداد تقريره وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير التدقيق، والتوضيح للمستثمر مدى أهمية أن يتم التدقيق وفقاً للمعايير السابقة الذكر.
3. لا بد أن يشتمل تقرير مدقق الحسابات الخارجي على جزئية تبين مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي المتبع في الشركة.
4. يُفضل أن يكون تقرير مدقق الحسابات الخارجي مدعماً بالأشكال والرسومات البيانية المتنوعة، وذلك لأن ليس كل من يقرأ التقرير يكون من ذوي مهنة المحاسبة أو ذات صلة، فقد تكون تلك الأشكال والرسومات أسهل للقارئ العادي من الأرقام والحسابات المجردة.
5. يُفضل أن يشتمل تقرير مدقق الحسابات الخارجي بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية على معلومات غير محاسبية التي قد تفيد في ترشيد قرار المستثمر في البورصة.
6. تنمية وتشجيع فكرة استثمار الشركات الغير مدرجة في البورصة في أسهم الشركات المدرجة في البورصة عن طريق مندوبي هذه الشركات أو موظفيها.
7. من الضروري الإشارة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي إلى مدى قدرة الشركة بالوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
8. زيادة اهتمام الشركات التي تقوم بالاستثمار في البورصة بإنشاء أقسام متخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية وما يتعلق بها من مخاطر.

9. عقد المزيد من ورش العمل والدورات التدريبية التثقيفية في مجال الاستثمار لفئة المستثمرين في البورصة، بهدف زيادة توعيتهم وترشيد قراراتهم الاستثمارية.

### 3-5: الدراسات المستقبلية المقترحة

1. دراسة تحليلية للنسب والمؤشرات المالية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار.
2. إجراء دراسة لبيان مدى التزام المدققين الخارجيين بقواعد وسلوك المهنة، ومدى التزامهم بمعايير التدقيق الدولية.

## قائمة المراجع

### أ. المراجع العربية

#### أولاً: الكتب

1. أبو طالب، يحي محمد، نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، شركة ناس للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
2. آل شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
3. التميمي، ارشد وسلام، أسامة، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004.
4. جربوع، يوسف محمود، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى، فلسطين، 2002.
5. جمعة، أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
6. جمعة، أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2005.
8. حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
9. حنان، رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، شارع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 2009.
10. الذنبيات، علي، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية، نظرية وتطبيق، طبعة أولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2006.

11. الراوي، خالد وهيب، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 1999.
12. الرمحاوي، نواف محمد عباس، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
13. الرمحي، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
14. الشواورة، فيصل، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
15. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للنشر، الكويت، 1990.
16. صافي، وليد والبكري، أنس، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
17. الصبان، محمد وهلال، عبد الله، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
18. الصبان، محمد وعلي، عبد الوهاب، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
19. صيام، أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
20. ظاهر، أحمد حسن، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
21. عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
22. عبد ربه، محمد محمود، طريقك إلى البورصة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

23. العساف، صالح حمد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1990.
24. عبيدات، وآخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه، دار الفكر، عمان، 2001.
25. كاكامولا، هويشار، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
26. كداوي، طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
27. كشك، محمد بهجت، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، مصر، 1996.
28. محمد، وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
29. محمود، عبد المنعم وأبو طبل، عيسى، المراجعة أصولها العلمية والعملية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
30. محمود، وآخرون، علم تدقيق الحسابات، النظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2011.
31. المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، العبدلي، عمان، 2009.
32. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
33. مطر، محمد والسويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

34. معروف، هويشار، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
35. نور، أحمد، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الإسكندرية، مصر، 2006.
36. الهواري، وآخرون، المراجعة تأصيل علمي، ممارسة عملية، مكتبة دعم الكتاب الجامعي، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
37. الوقاد، سامي والوديان، لؤي محمد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
38. الوقاد، سامي محمد، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

#### ثانياً: الدوريات

1. آل شبيب، دريد والجبوري، عبد الرحمن، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالية، مجلة جامعة فيلادلفيا، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005/03/16م.
2. باشيخ، عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن، أهم المعلومات المحاسبية وصغار المستثمرين في سوق الأسهم السعودية، السعودية، 2006.
3. جريدة الأيام، 2000/08/20م.
4. جريوع، يوسف محمود، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، دراسة تطبيقية على الشركات العامة في فلسطين، <http://iugaza.edu.ps/ara/research> مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007.

5. جريوع، يوسف محمود، مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2008.
6. الحاج، طارق ودعاس، غسان، تأثير المتغيرات الكمية للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية على التنبؤ بمؤشر القدس، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد واحد، نابلس، فلسطين، 2005.
7. خليل، عطا الله وراد، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، دراسة تحليلية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005/03/16.
8. سمير، محمود والمصري، محمود، تحليل سلوك أسعار الأسهم وأثره على كفاءة بورصة فلسطين للأوراق المالية، دراسة تحليلية، فلسطين، 2011.
9. عبادي، سليمان، دور البورصة في الاقتصاد، تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
10. علي، محمد عبده نعمان، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق، رسالة ماجستير، الخرطوم، 2001.
11. العويس، سمير عبد الدايم حسن، تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة، رسالة ماجستير، فلسطين، 2010.
12. غريب، عادل ممدوح، مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية، دراسة تطبيقية، مصر، 2007.

13. كحالة، جبرائيل جوزيف، تحسين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبة الإدارية، 2011.
14. مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني عشر، فلسطين، 2009.
15. مجلة سوق فلسطين للأوراق المالية، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد السابع، فلسطين، 2011.
16. مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الرابع والعشرون، 2012/03.
17. نجم، أنور عدنان، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006.

### ثالثاً: القوانين والأنظمة والتعليمات

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي 500، أدلة الإثبات، فقرة (4)
3. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مفاهيم التدقيق المتقدمة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2001.

### رابعاً: المقالات

1. يوسف، علي، قرار الاسـتثمار الفردي في البورصة، <http://thawra.alwehda.gov.sy>، 2008/08/25.
- أ. المراجع الانجليزية

#### A. Books:

1. Bodi, et al, Essentials of Investments, 6<sup>th</sup> Ed. Mc Graw Hill, USA, (2007).
2. Farese, et al, Marketing Essentials, student ED. Mc Graw Hill, USA, (2003).
3. Hayes, et al, Principles of Auditing, 2<sup>nd</sup>. Ed. Prentice Hall, England, (2005).
4. Horne, et al, Fundamentals of Financial Management, Prentice Hall, (1992).
5. Izhar, Riad and Hontoir, Janet, Accounting, Costing and Management, 2<sup>nd</sup>. Ed. Oxford, Hong Kong, (2001).
6. Jarbou, Yousef, Auditing Between Theory and Application, Theoretical Frame Work, 1<sup>st</sup>. ED. Palestine, (2007).
7. Marshall, David and Mcmanus, Wayne, Accounting, What The Numbers Mean, 3rd . Ed. Irwin, (1996).
8. McInaney, Eddie and Atrill, Peter, Accounting An Introduction, 3rd. Ed. Prentice Hall, London, (2002).
9. Ratlif, Richard and Reding, Kurt, Introduction To Auditing Logic, principles and techniques, 1<sup>st</sup> ED. Isbn, USA, (2002).

10. Scott, Besley and Brigham, Eugene, **Principles of Finance**, London, South-Western, (2003).
11. Tandon, and Others, **Practical Auditing**, S. Chand and Company, (1997).
12. Weetman, Pauline, **Management Accounting**, 2nd. ED. Prentice Hall, England, (2010).

#### B. **Studies:**

1. Epstein, Marc and Pava, Moses, Individual Investors' Perceptions On The Summary Annual Report: A Survey Approach." **Journal Of Applied Business Research**, 1994.
2. Salehi, et. al., Auditing Independence And Expectation Gap: Empirical Evidences From Iran," **International Journal of Economics And Finance**, 2009.
3. Schneider, Arnold And Church, Bryan, The Effect of Auditors' Control Options On Loan Decisions, " **Journal of Accounting And Public Policy**, 2008.
4. Verhaar, A., The Usefulness of The Information in Audit Reports Other Than Unqualified, **Master**, 2010.

#### C. **Laws:**

1. (A.A.A), American Accounting Association, **Report of The Committee on Basic Auditing Concepts**, 1972.
2. (I.F.A), No. 200, **Objective and General Principles Governing and Audit of Financial Statement**, IAASB, New York, USA, 2005.

#### ب. مواقع الانترنت

1. موقع مركز التخطيط الفلسطيني، [www.oppc.pna.net](http://www.oppc.pna.net)
2. موقع بورصة فلسطين، [www.pex.ps](http://www.pex.ps) ، 2012.
3. موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، [www.wafainfo.ps](http://www.wafainfo.ps)

# الملاحق



## ملحق رقم (1)

### استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

### استبانة



الجامعة الإسلامية- غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة.....المحترم/هـ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد ،،،

الاستبانة المرفق هو جزء من بحث أكاديمي لنيل درجة الماجستير من كلية التجارة تخصص المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة.

وتهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على (أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات وتقارير القوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين)، وذلك بهدف التعرف على أهمية المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لفئة المستثمرين في بورصة فلسطين، وكيف يساعدهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية .

ولذلك فإننا نرجو من سيادتكم أن تتكرموا بالإجابة على هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، وذلك حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، وبالتالي التوصل إلى توصيات لوضع الحلول المناسبة التي تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

ونعدكم بأن يتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة، وألا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ونؤكد استعدادنا لتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتكم في ذلك.

ولكم جزيل الشكر ،،،

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

المجموعة الأولى: معلومات عامة.

(1) الجهة:

مستثمر لحسابه الخاص   تتثمر لحساب شركة

(2) المؤهل العلمي:

ثانوي فأقل  دبلوم  بكالوريوس  ماجستير  دكتوراه

(3) سنوات الخبرة في بيع وشراء الأسهم في البورصة:

(أقل من 3)  (3- أقل من 5)  (5-أقل من 8)  (8-أقل من 10)  (10 فأكثر)

(4) فئة المستثمر (من حيث قيمة الأسهم المملوكة بالدولار):

(أقل من \$100,000)  (\$100,000 - أقل من \$200,000)  
 (\$200,000 - أقل من \$300,000)  (\$300,000 - أقل من \$400,000)  
 (أكثر من \$400,000)

المجموعة الثانية: نوعية المعلومات.

\*ملاحظة: المقصود في هذه الدراسة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي هو: المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي بالإضافة إلى التقارير عن القوائم المالية المدققة.

درجة الموافقة					الفقرة	#
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً		
					يعتبر التقرير المطول الذي يتم الشرح فيه بطريقة مفصلة أكثر أهمية وإفادة بالنسبة للمستثمر في بورصة فلسطين عن التقرير القصير التقليدي.	1
					من وجهة نظرك كمستثمر في بورصة فلسطين، تعتبر التقارير الربع أو النصف سنوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لك.	2
					لا بد أن تتضمن القوائم المالية المدققة معلومات تفصيلية عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.	3
					لا بد أن تتضمن التقارير المالية المدققة معلومات تفصيلية عن درجة المخاطرة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.	4
					في حال توفر معلومات عن السيولة، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على ترشيد القرار الاستثماري.	5
					تساعدك المعلومات المذكورة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي بشأن صفقات غير منجزة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على ترشيد قرارك الاستثماري.	6
					في حال اشتغال تقرير المدقق على إجراءات التدقيق التي تم إتباعها، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار.	7
					التوصيات التي يقدمها المستشارون الماليون حول البيانات المالية للشركة تؤثر على قرار المستثمر.	8
					إن احتواء تقرير مدقق الحسابات الخارجي على معلومات عن التدفقات النقدية للشركة، يساعد المستثمر على ترشيد قراره الاستثماري.	9
					يتأثر قرارك الاستثماري بوجود معلومات يحتويها تقرير المدقق تفيد بوجود أو عدم وجود تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم إتباعها هذه السنة عن السنوات السابقة.	10
					عندما يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح بسبب عدم توافر إيضاحات وبيانات	11

					كافية، فإن ذلك يؤثر على قرارك الاستثماري.
				12	تزداد ثقته بتقرير المدقق الذي يتم التوسع فيه ليشمل مواضيع أخرى غير مالية أو أية أحداث مستقبلية.
				13	إذا حصلت على معلومات عن شخصية مدقق الحسابات تفيد بأنه لم يستكمل متطلبات التدريب المطلوبة لمزاولة عمله كمدقق، فإن ذلك من شأنه أن يفقدك الثقة بالتقرير الصادر منه.
				14	عندما يذكر مدقق الحسابات الخارجي في تقريره مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في الشركة، فإن ذلك من شأنه إعطاءك الثقة في تقرير المدقق.
				15	عندما تعلم أن الشركة ملتزمة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات والتي تعني (القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وتكون غير إلزامية قانوناً)، تزيد تلك المعرفة في ترشيده قرارك الاستثماري.
				16	وجود الأشكال والبيانات الإحصائية في تقرير مدقق الحسابات الخارجي وتقرير القوائم المالية المدققة يفيدك كمستثمر في بورصة فلسطين في ترشيده قرارك الاستثماري.
				17	عند توافر خاصية الإفصاح الكافي والعاقل في كل جوانب تقرير مدقق الحسابات الخارجي يكون ذلك مفيداً لك كمستثمر في ترشيده قرارك الاستثماري.
				18	التقرير الذي يتم صياغته بطريقة يفهما جميع فئات المستثمرين أفضل من التقرير الذي يتم صياغته بطريقة قد يفهما فقط المتخصصون وذوو الخبرة في هذا المجال.
				19	اشتمال تقرير مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات ذات الأهمية النسبية الكبيرة، يساعدك ذلك على ترشيده قرارك الاستثماري.
				20	التقرير الذي تتم صياغته بحيث تكون جملة متسلسلة ومتراصة يشجع القارئ على إكمال قراءة التقرير حتى النهاية دون تشتيت لذهنه.

درجة الموافقة					الفقرة	#
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً		
					تعتبر التقارير العامة الإلزامية التي يتم نشرها في الصحف أكثر أهمية بالنسبة لك كمستثمر في بورصة فلسطين.	21
					يحتاج المستثمر إلى معلومات غير محاسبية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية الموجودة في تقرير المدقق بحيث تساعده تلك المعلومات في ترشيد قراره الاستثماري.	22
					تهتم كونك مستثمراً في بورصة فلسطين بالجزئية التي تتناول موضوع الصفقات المستقبلية في تقرير مدقق الحسابات.	23
					يفضل المستثمر وجود معلومات تفصيلية عن البيئة الخارجية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	24
					من المفيد لك كمستثمر في إحدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أن تحصل على معلومات من تقرير مدقق الحسابات بشأن القدرة الربحية للشركة.	25
					وجود معلومات عن (القيمة الدفترية للسهم، العائد على السهم، مكرر الأرباح، العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران الأصول، مكرر السعر، مردود الربح الموزع) في التقارير المالية المدققة من شأنها أن تؤثر على قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين بالإيجاب.	26
					الإشارة إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، من شأنه مساعدتك على ترشيد قرارك الاستثماري في بورصة فلسطين.	27
					الإشارة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي إلى نسبة المخاطر المالية المرتبطة بتمويل أصول الشركة من أموال الغير، تساعدك في ترشيد قرارك الاستثماري.	28

شاكريه لكم حسه تعاونكم

صالح كمال صهيون  
0599707473

## ملحق رقم (2)

### الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حتى تاريخ 2012/12/10

الرقم	اسم الشركة	الرمز	تاريخ الإدراج
<b>قطاع البنوك والخدمات المالية</b>			
1	البنك الإسلامي العربي	AIB	1997/11/22
2	البنك الوطني	TNB	2007/04/29
3	بنك فلسطين	BOP	2005/09/22
4	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	2009/07/02
5	البنك التجاري الفلسطيني	PCB	2006/12/20
6	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	1997/02/13
7	بنك القدس	QUDS	1997/03/22
8	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	2012/04/04
<b>قطاع التأمين</b>			
الرقم	اسم الشركة	الرمز	تاريخ الإدراج
1	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	1997/02/23
2	المشرق للتأمين	MIC	2006/07/09
3	التأمين الوطنية	NIC	1997/01/15
4	فلسطين للتأمين	PICO	2010/05/10
5	ترست العالمية للتأمين	TRUST	2008/05/13
6	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	2011/03/30
7	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	2011/05/04
<b>قطاع الاستثمار</b>			
الرقم	اسم الشركة	الرمز	تاريخ الإدراج
1	المستثمرون العرب	ARAB	1997/07/27
2	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	2006/12/17
3	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	1997/06/05
4	الفلسطينية للاستثمار والإتماء	PID	2006/07/23

2002/12/31	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	5
1997/02/24	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	6
2007/01/21	UCI	الاتحاد للاعمار والاستثمار	7
2011/04/13	PMHC	فلسطين لتمويل الرهن العقاري	8
2011/04/25	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	9

### قطاع الخدمات

تاريخ الإدراج	الرمز	اسم الشركة	الرقم
2010/04/14	ABRAJ	أبراج الوطنية	1
1998/05/30	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	2
1997/01/04	ARE	المؤسسة العقارية العربية	3
2009/10/12	GCOM	جلوبال كوم للاتصالات	4
1999/11/24	HOTEL	جراند بارك للفنادق والاستجمام	5
2008/06/22	NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي	6
1997/05/06	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	7
2004/03/28	PEC	الفلسطينية للكهرباء	8
2000/09/21	PLAZA	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	9
2010/05/24	RSR	مصايف رام الله	10
2007/04/23	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	11
2012/07/03	PALAQAR	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	12
2011/01/09	WATANIYA	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	13

### قطاع الصناعة

تاريخ الإدراج	الرمز	اسم الشركة	الرقم
1997/03/05	APC	العربية لصناعة الدهانات	1
2002/12/31	AZIZA	دواجن فلسطين	2
2004/12/22	BPC	بييرزيت للأدوية	3

2005/05/17	GMC	مطاحن القمح الذهبي	4
1997/07/24	JCC	سجائر القدس	5
1997/01/20	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	6
2002/12/30	LADAEN	فلسطين لصناعة اللدائن	7
2006/08/06	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	8
1999/08/09	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	9
2011/05/17	ELECTRODE	مصنع الشرق للإلكترود	10
2011/11/30	NAPCO	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	11

([2012/12/10, www.pex.ps](http://www.pex.ps))

### ملحق رقم (3)

#### قائمة بأسماء المحكمين

المهنة/المؤسسة	الاسم	م
كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - مساعد نائب رئيس الشؤون الإدارية	د. علي شاهين	1
كلية التجارة - الجامعة الإسلامية	د. سالم حلس	2
كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - رئيس قسم المحاسبة	د. عصام البحيصي	3
كلية التجارة - الجامعة الإسلامية	د. ماهر درغام	4
كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية	د. نافذ بركات	5
كلية التجارة - جامعة القدس المفتوحة	د. صبري مشتهد	6